

السياسة الاقتصادية/الاجتماعية

برنامج عمل 2005 وما بعد

المعدة من قبل د. باسل فليحان

إلى نولة الرئيس رفيق الحريري

## السياسة الاقتصادية المستقبلية : الرؤية والاهداف

إن سياستنا الاقتصادية المستقبلية تتبع من رؤيتنا لمستقبل الاقتصاد الوطني ، ورؤيتنا لدور الاقتصاد اللبناني اقليمياً ودولياً.

كما أن سياستنا الجديدة هي سياسة مكملة للسياسات السابقة من حيث الرؤية والاهداف.

ومما لا شك فيه أن نجاح أي سياسة اقتصادية يعتمد على مدى تحسين هذه السياسة لمستوى معيشة المواطنين، وتحقيق الازدهار والرخاء .... تفعيل النمو ، وتحريك العجلة الاقتصادية ، تطوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة، إضافة الى تحضير القطاعات الانتاجية المختلفة للمنافسة ومواجهة تحديات الالفية الثالثة.

والاهم من ذلك كله ، إن السياسة الاقتصادية السليمة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار مقومات البلد الاساسية وطاقاته وثرواته، سواء كانت ثروات طبيعية، جغرافية ، واثية ، بيئية، أو ثروات بشرية.

ان لبنان يتميز عن غوه من دول الجوار بتاريخه الاقتصادي المنفتح على العالم والمبني على تليخ تجري مميز. ومن الطبيعي ان يستمر لبنان بتوسيع علاقاته التجلية والخرجية مع دول الجوار والعالم اجمع، وان يكون شريكا فاعلاً في الاقتصاد العالمي. كما أن الطاقات البشرية تشكل الثروة الحقيقية التي يتمتع بها لبنان. من هنا ، ستتركز سياستنا

الاقتصادية المستقبلية على هذه الثروات و المقومات الاساسية لاقتصادنا الوطني ، وسيكون الهدف الاساسي منها خلق المناخ المؤاتي الذي يسمح بتطوير وعصرنة طاقاتنا البشرية بحيث يصبح بإمكان اللبنانيين المنافسة على مختلف

الاصعدة والاندماج في الاقتصاد العالمي. فاللبنانيون على تنوعهم واختلافهم ، يشكلون طاقة كبيرة وقوية ، وميزتهم الاله في تنوعهم. وتميز اللبنانيون على مر التاريخ ، سواء داخل لبنان أو خارجه ، بروح المبادرة والابناح في كافة المجالات. كما أن انتشارهم الواسع في جميع أقطار العالم والنجاحات التي حققوها في مجالات السياسة والتجارة والمال والتربية والثقافة والفن والطب وغيرها هي ثروة بحد ذاتها لا بد من الاستفادة منها. ولبنان غني أيضاً في انفتاحه التاريخي على كافة الحضرات والاديان و في قوة اللبنانيين على الحوار والتواصل مع المجتمعات كافة. و لعل الانفتاح الاقتصادي والفكري والثقافي الذي ميّز لبنان على مر العصور ، وحرية الفكر والتعبير ، من العوامل الاساسية التي ساهمت في تطوير المواطن اللبناني وساعدته على الاستفادة من الفرص داخل و خارج لبنان ، وبالتالي تحقيق نجاحات عديدة على كافة الاصعدة. كما ساهم موقع لبنان الجغرافي كمنطقة وصل بين الشرق والغرب على تنمية مبدأ الحوار والتواصل وحرية الفكر والتعبير .

من هنا ، فإننا سياستنا الاقتصادية/الاجتماعية التي نضعها اليوم أمامكم ترتكز على ثروة المجتمع الحقيقية ، الطاقات البشوية ذات الخوة والمعرفة العالية جداً ، الموهبة، الديناميكية، الانفتاح، وروح المبادرة، الانتشار اللبناني الواسع عالمياً ، و المركز الجغرافي المميز. وتهدف سياستنا الى تنمية هذه الثروات الحقيقية التي يتمتع بها لبنان ، من أجل ايجاد ميزات تفاضلية للاقتصاد اللبناني ودور لبنان في الالفية الثالثة . كما تهدف سياستنا الى خلق المناخ المناسب الذي يسمح للمواطن اللبناني بتطوير نفسه وتطوير معرفته وخبرته و موهبته من جهة ، وتعزيز فرص النمو وتساهم بمعالجة وضع المالية العامة من جهة أخرى.

إذا، إن المواطن اللبناني بكل ما يملك من طاقة و معرفة ومواهب وديناميكية وانفتاح و تنوع بالأراء والمعتقدات وروح مبادرة وقوة على الاستفادة من الفرص ، يشكل محور سياستنا الاقتصادية للاعوام القادمة.

لقد شكل المواطن اللبناني ، سواء مغترب أو مقيم ، المزة التفاضلية الاساسية للبنان على مر السنين، و سنعمل اليوم على تطوير و تحديث و عصونة هذه الثروة الحقيقية التي يملكها لبنان كي نستطيع المنافسة في الالفية الثالثة وكي نجد دوراً فعالاً للبنان في الاقتصاد العالمي الجديد، اقتصاد المعرفة.

والمواطن اللبناني هو المهندس والطبيب والمحامي والقاضي ورجل الاعمال ، وصاحب المبادوة الجديدة، والمسؤول، والطالب ،والاستاذ ،والباحث، هو العامل ورب العمل ، هو الادري في مؤسسات الدولة، هوربة المتول ، هو الشوطي، هو الزراع والصناعي وصيد السمك وعامل البناء والمهني والحرفي، و الأديب والفنان والمبدع والمفكر والصحافي ...

وإذا قمنا بمراجعة لسياساتنا السابقة ولما تم انجؤه في السنوات الاثني عشر الماضية ، نجد أيضاً أن المواطن اللبناني شكل ، وإن بصورة غير مباشرة، محور سياستنا وپامجنا. فعملية إعادة الاعمار وإعادة تأهيل البنى التحتية من طوقات وأوتوسزادات ومرافئ بحرية وجوية، وإعادة تشغيل المرافق الخدماتية من هاتف وكهرباء ومياه وتأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية من تعليم ورعاية صحية، جميعها تهدف الى تسهيل حياة المواطن وتأمين الحد الادنى من البنى التحتية والخدمات الكريمة على أبواب الالفية الثالثة. ونحن نرى أنه من الضروري جداً اليوم تطوير وتحسين مستوى هذه الخدمات وتحسين نوعيتها وجودتها بهدف تطوير المواطن اللبناني وقواته وطاقاته وتعزيز انتاجيته وابداعه وتنافسيته في مختلف المجالات.

من جهة أخرى، إن هذه الانجزات ،وعلى أهميتها ، لا زال غير مكتملة ودون طوح اللبنانيين جميعاً ، لا سيما القطاع الخاص . كما أن التحديات التي يواجهها لبنان اليوم على الصعيد الاقتصادي و المالي و التجري هي من نون شك مختلفة عن تلك التي واجهها مطلع التسعينات ، غداة خمسة عشر عاماً من الزاع و الصواع الاهلي، الامر الذي يتطلب منا التفكير بطريقة جديدة و متطورة لايجاد حلول جديدة ومختلفة ووضع سياسة مختلفة عن تلك التي وضعناها

منذ أكثر من عقد . غير أن هذه السياسة الجديدة والمختلفة لا بد وأن تكون مكملة ومطورة لسياساتنا السابقة، آخذة بعين الاعتبار النجاحات والإخفاقات على حد سواء. ولعل التحدي الاساسي الذي يواجهه لبنان اليوم يتمثل بتعزيز قدرته التنافسية اقليمياً و دولياً ، ايجاد فرص جديدة لتحقيق النمو والتطور و الازدهار، وخلق فرص عمل جديدة.

صحيح أننا قطعنا شوطاً طويلاً لجهة النهوض بوطننا ولجهة النهوض باقتصادنا الوطني. غير أن التطورات على الساحة العالمية تتسارع يوماً بعد يوم ، و لعل الطابع الديناميكي للاحداث من حولنا تدفع الى مواصلة عملية تطوير وتحديث اقتصادنا للمنافسة وتحقيق النمو. من هنا ، نحن لن نتوقف عند ما حققناه، بل سنستكمل الاصلاحات الهيكلية، لا سيما تلك التي من شأنها لرساء القواعد والاسس لاقتصاد عصوي ومتطور يسمح بتطوير القدرات التنافسية للطاقات البشرية الوطنية من جهة ، ويساهم في تفعيل وتطوير عمل القطاع الخاص للاستفادة أكثر من الفوص المتاحة أمامه من جهة أخرى.

إذاً نظرنا الجديدة أو سياستنا الجديدة هي مكملة لسياساتنا السابقة ، وهي بطبيعتها سياسة شاملة ومتكاملة. فانطلاقاً من تجربنا السابقة في تطوير الاقتصاد اللبناني وفهمنا لتركيبه هذا الاقتصاد وأسسهِ وثرواته ، وانطلاقاً من نجاحاتنا وإخفاقاتنا ، نحن كلنا ثقة اليوم ونعي تماماً ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها وما هي المواضيع التي يجب التطرق اليها والمشاكل التي يجب حلها والمنهج الذي يجب اتباعه للنهوض باقتصادنا الوطني وإيجاد مزنة تنافسية للبنان في محيطه الاقتصادي، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مستدامة وخلق فرص عمل جديدة.

إن رؤيتنا الاقتصادية الجديدة التي نضعها أمامكم اليوم تتركز على أربعة محاور:

1. تطوير و تحسين مستويات المعيشة للمواطن اللبناني وتدعيم شبكات الامان ،من خلال تحديث وتطوير نوعية وجودة الخدمات الاجتماعية الاساسية التي تقدمها الدول من تعليم ورعاية صحية، إضافة إلى إصلاح الضمان الاجتماعي . الخطوات الملحوظة لتحقيق النائج المرجوة في هذا الاطار:

- إصلاح الضمان الاجتماعي
- تطوير القطاع الصحي
- العمل على الحد من الفقر

2. وضع الاسس لاقتصاد حديث وعصري يسمح بتطوير القوات البشرية التي يتمتع بها لبنان، واعتماد الاصلاحات الهيكلية لتسهيل وتفعيل عمل القطاع الخاص ولتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني والاستفادة أكثر من الفرص المتاحة. الخطوات الملحوظة لتحقيق النائج المرجوة في هذا الاطار:

- تحفيز القطاع الخاص وتعزيز انتاجيته وقدرته التنافسية
- خلق المناخ المؤاتي لتطوير اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات
- تشجيع الفكر المبدع والصناعة الثقافية
- التواصل مع الشباب اللبناني/موضوع الهجرة
- تسويق لبنان اقليمياً وعالمياً

3. تشجيع القطاعات الانتاجية التقليدية ، لاسيما قطاعي الصناعة والزراعة، وذلك في ضوء تحرير الاسواق وبتهدف تنمية المناطق الريفية وخلق فرص عمل جديدة. الخطوات الملحوظة لتحقيق النائج المرجوة في هذا الاطار:

- تفعيل قطاع الصناعة
- تفعيل قطاع الزراعة
- تفعيل الرقابة على جودة ونوعية المنتجات اللبنانية (سلامة الغذاء وحماية المستهلك)

4. استكمال عملية تحرير الاقتصاد واندماج لبنان في محيطه الإقليمي وفي الاقتصاد الدولي

5. المالية العامة وتأمين الاستقرار الماكرو اقتصادي. الخطوات الملحوظة في هذا الاطار:

- تقييم النظام الضريبي الحالي لجهة فعاليته ولجهة وقعه/أثره على القطاعات الانتاجية والطبقات الاجتماعية
- وضع برنامج انمائي للمستقبل / تطبيق وامج الخصخصة
- تحسين وضع المالية العامة

وتجدون لاحقاً تفصيلاً للاجراءات التي تركز عليها رؤيتنا الاقتصادية.





## الاقتصاد اللبناني بعد أكثر من عقد على إعادة الاعمار والمعافاة...

شهد العقد المنصرم عملية إعادة إعمار واسعة وناجحة . بحلول سنة 2000، كانت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء الحرب في لبنان قد أعيد تأهيلها وبنؤها إلى حد كبير. كما عاود القطاع العام نشاطه، وبأشر بتأمين الخدمات التربوية والصحية الأساسية، واستتب الأمن الداخلي، وعاد المهجرون الى ديارهم . إضافة الى ذلك ، تضاعف حجم الناتج المحلي مقارنة بحجمه خلال فترة ما بعد الحرب.

فبعد عودة الحياة الطبيعية الى البلاد ومباشرة إعادة الاعمار في أواخر العام 1992 ، حقق الاقتصاد اللبناني نمواً حقيقياً مهماً إثر إطلاق برنامج إعادة الاعمار في أواخر العام 1992، و استمر النمو الاقتصادي في الاعوام التالية حتى ما بعد منتصف التسعينات.

غير أنه في أواخر التسعينات ، تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ ، فانخفضت معدلات النمو الحقيقية وانخفض دخل الفرد الحقيقي. كما سجلت ثقة القطاع الخاص مستويات منخفضة في حين تراجع الاستثمار الخاص ، والسبب يعود الى الضبابية في السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة حينها وتأثير عجز الموزنة وتراكم الدين العام على توفر الاعتمادات و نسب الفائدة المحلية. وعلى خلفية تفاقم الأوضاع هذه، عمدنا لدى عودتنا الى سدة الحكم في أواخر تشرين الاول من عام 2000 إلى وضع استراتيجية شاملة لحل معضلة الدين من خلال عدد من الاجراءات المالية المحوّة، مجموعة من الاجراءات الاصلاحية ، وبدعم خلجي وُجَّ بانعقاد مؤتمر بريس 2.

وساهمت الحوافز التي أدخلتها الحكومة وأخر سنة 2000 والاصلاحات المطبقة خلال 2001 و 2002 لتنشيط النمو والصادرات ، في عكس الاتجاهات المنحورة. وتجنون أدناه معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الاعوام 1992-2004 .

#### نمو الناتج المحلي الحقيقي 1992-2004

*2004	2003	*2002	*2001	*2000	*1999	*1998	*1997	1996	1995	1994	1993	1992
%5	%3	%2.9	%4.2	%1.2	%1.2-	%2.3	%5	%6.5	%5	%8.5	%9	%9

\* إحصاءات الـ INSEE

1992-1996 و 2003 : إحصاءات زلزلة المال

وخلال العقد المنصرم أيضاً، استطاع لبنان الاندماج من جديد في الاقتصاد الاقليمي، واستعاد موقعه التاريخي كمركز للنشاطات السياحية والترفيحية والثقافية في المنطقة، وكمركز للاعمال والنشاطات الاقتصادية و التجلية والمالية القصوة الامد، إضافة لكونه مركزاً للمؤتمرات والمهرجانات الاقليمية والدولية. وجميعنا يستطيع أن يلمس اليوم عودة الاشقاء العرب الى لبنان وعلى مدار السنة ، إضافة الى عودة رجال الاعمال و المستثمرين العرب والاجانب. كما جميعنا يستطيع أن يلمس تطور صناعة المؤتمرات والمهرجانات في لبنان بشكل لافت ، بحيث أصبح لبنان مؤخراً ، وبيروت خصوصاً ، مقصداً لانعقاد أهم الاجتماعات والمؤتمرات الاقليمية والدولية. وكان من المفترض أن يساهم قصر المؤتمرات ، في حال إطلاق الاجراءات اللازمة لمباشرة العمل بتشبيده ، بتعزيز صناعة المؤتمرات في لبنان ، وتفعيل دور لبنان في هذا المجال ، إضافة الى خلق أكثر من ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة للشباب اللبناني، خلال مرحلة البناء والتشييد ، ولاحقاً عند بدء العمل به. كما من شأن إنشاء هذا الصرح تعزيز سياحة المؤتمرات في بيروت ولبنان، والتي أصبحت تعد من أهم النشاطات السياحية في العالم. ومن المؤسف جداً أن تأخذ الحكومة اللبنانية قرراً بإلغاء الاستثمارات الضرورية للمشروع ، وذلك دون العودة إلى أي نواصة جوى اقتصادية أو مالية.

واستكمالاً لإعادة اندماج لبنان في محيطه ، استعاد القطاع المصرفي موقعه و دوره لجهة إدارة الثروات والفائض المالي في لبنان والمنطقة ، و هو دور طالما تمتع به القطاع في مطلع الستينات والسبعينات . و نمت الودائع في القطاع المصرفي من 3 مليار دولار أمريكي عام 1992 إلى 58 مليار د.أ عام 2004. وبدأنا نشهد مؤخراً انتشار بعض المصارف اللبنانية في عددٍ من الدول العربية الامر الذي يعزز من انفتاح القطاع المصرفي على الاسواق العربية والعالمية. والقطاع المصرفي المتين والسليم من أهم ما يميز الاقتصاد اللبناني اليوم.

وتأكيداً على عودة الاستقرار والامن الى روع لبنان ، شهدت الاستثمارات العربية ، لا سيما الخليجية منها ، والاجنبية ، تطوراً ملحوظاً خلال الاعوام المنصرمة ، لا سيما في مجال السياحة والفنادق و الواكز التجارية ، الامر الذي ساهم في تفعيل دور لبنان كمركز للاستجمام والتسوق والنشاطات الترفيهية والرياضية.

كما شهد قطاع البناء مؤخراً نمواً ملحوظاً لا سيما في ظل اقتناء عددًا لا بأس به من المغتربين اللبنانيين بيوتاً لهم في روع الوطن ، و في ظل عودة الاشقاء العرب لتمضية عطلاتهم السنوية في لبنان.

إضافة الى ذلك، شهدت الاعوام الاربعة السابقة نمواً مهماً في الصاوات اللبنانية الى الدول العربية والى عدد من الدول الاوروبية. وقد نمت الصاوات الوطنية بمعدل 23% في عام 2001 ، و 15% عام 2002 ، و 41% عام 2003.

وشهدت الصادرات الزراعية على وجه الخصوص نمواً ملحوظاً أيضاً ، و ذلك بعد تطبيق برنامج دعم الصادرات الزراعية (Export Plus Program) الذي بدأ تنفيذه في آب 2001، والذي يهدف الى خفض كلفة النقل لصادرات المنتجات الزراعية الطرّجة ويؤمن الرقابة على النوعية.

إذاً يمكننا القول أن العقد المنصوم شهد عملية إعادة بناء الاسس لإطلاق النمو الاقتصادي، و ذلك مع المحافظة على الاستقرار النقدي، الامر الذي سمح للبنان بالمحافظة على الثبات في الاسعار وعلى نسب تضخم منخفضة لا تتعدى الـ 4% ، وذلك بالرغم من إدخال الضريبة على القيمة المضافة في شباط من العام 2002 ، وارتفاع اليورو وأسعار مواد البناء والمحروقات والنقل في السنوات الماضية.

## مؤتمر باريس 2

وبالعودة إلى المشكلة المالية في لبنان ، يعلم جميعنا أن المشكلة الاساسية تكمن في كون بندا خدمة الدين والرواتب والاجور يستحيزان على الجزء الاكبر من الموزنة. وحيث أنه من الصعب جداً تخفيض الرواتب والاجور، تركزت جهودنا و جهود فريقنا الاقتصادي على معالجة خدمة الدين. ومما لاشك فيه أن من شأن خفض خدمة الدين أن يؤدي إلى تقليص عجز الموزنة مما سيحد من تنامي الدين العام ويساهم في كسر الحلقة الممّعة التي تتخبط بها المالية العامة في لبنان.

ولاحداث تغيير جنوي في هيكلية الدين العام وفي تخفيض كلفته على مدى السنوات المقبلة، كان لا بد من تأمين مورد مالية هامة، من مصادر مختلفة، بكلفة منخفضة و فترات استحقاق طويلة الاجل. وقررنا في حينها عندما عدنا الى سدة المسؤولية في أواخر العام 2000 مخاطبة المجتمع الدولي وطلبنا من الدول الصديقة أن تساهم في عملية النهوض الاقتصادي في لبنان. وتم عقد مؤتمر باريس 2 ، بدعوة كريمة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك وبحضور

ممثلين عن جميع الدول الداعمة لمسوة النهوض في لبنان وممثلين عن الصناديق العربية والدولية والمؤسسات المالية الدولية.

وتحضرًا لمؤتمر بريس 2، باثونا في أوائل العام 2001 بتطبيق برنامج اقتصادي شامل يركز على تفعيل الدورة الاقتصادية، زيادة حجم الاقتصاد اللبناني وتحقيق النمو المستدام عبر إصلاحات هيكلية من شأنها تحرير الاقتصاد وتخفيض الأعباء والقيود التي تشكل عائقًا أساسيًا أمام عمل القطاع الخاص من جهة، بالإضافة إلى الإصلاحات التريجية في وضع المالية العامة، بهدف تخفيض عبء الدين العام على الاقتصاد اللبناني من جهة أخرى.

واكتسب هذا البرنامج ثقة المجتمع الدولي ، فكان مؤتمر بريس 2 حيث اجتمع رؤساء الدول والحكومات الصديقة وممثلون عن الصناديق والمؤسسات المالية الدولية في بريس ، وتحت رعاية والإشراف المباشر للرئيس الفرنسي جاك شواك ، لبحث سبل مساعدة لبنان.

وخلالًا لتوقعات المشككين والمتشائمين في حينها ، أجمع المشركون في المؤتمر على أن استراتيجية الحكومة الاقتصادية هي استراتيجية ناجحة ستؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة منها . وتأكيدًا لقناعاتهم وتأكيدًا لثقتهم بمستقبل الاقتصاد اللبناني، التزم المشركون بما مجموعه 4.3 مليار د.أ من المساهمات والاهم من ذلك ، هو أن هذه المساهمات لم تكن مشروطة بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بأية شروط أخرى. والجدير ذكره هنا هو أن هذا الانجاز لم يتحقق منذ زمن بعيد في تزيخ النظام المالي العالمي. فالنول المانحة لا تقدم مساعدات الى النول الاخرى إلا من خلال برنامج مع صندوق النقد الدولي وتكون المساعدات دائماً مشروطة بتنفيذ بنود البرنامج.

وجاء نجاح مؤتمر بريس 2 ليجسد الثقة الدولية بلبنان وبمستقبل الاقتصاد اللبناني. وجاءت الثقة التي منحنا اياها الدول المشاركة في هذا الاجتماع لتعزز ثقتنا بأنفسنا وبوطننا ، إذ كان من تناهيات المؤتمر أحداث ردة فعل ايجابية وموحّبة في الاسواق المالية المحلية والدولية ، واتفقت مع مبادرة من المصرف المركزي تمثلت في خفض جزء من دين الدولة اللبنانية بما يقرب الـ 1.8 مليار د.أ. وتحويل مبلغ مماثل (1.8 مليار د.أ) الى دين طويل الامد باللولار الامركي مع معدل فائدة 4%. كذلك بادر القطاع المصرفي الى المساهمة في عملية الاصلاح المالي باكتتابه بسندات خزينة بقيمة 3.6 مليار د.أ. ولمدة سنتين بدون فائدة .

ولقد استعملت هذه المبالغ ، والتي فاقت 10 مليار د.أ، في تسديد ديون قصيرة الاجل وعالية الكلفة. وقد أدى ذلك كله الى خفض في مبلغ الدين العام ووفر هام في خدمته أيضاً. وقد لاحظنا مباشرة بعد انعقاد المؤتمر تحولاً جنوياً في توجهات السوق ، تُجم انخفاضاً مهماً في معدلات الفائدة على سندات الخزينة ، وبدأت المسورة الاقتصادية توتّي ثمرها . ويمكننا القول هنا أن مؤتمر بريس 2 شكل مبادرة شاملة متكاملة تهدف من جهة الى إيجاد حل لمشكلة المالية العامة ، ومن جهة أخرى إلى تحريك العجلة الاقتصادية و تفعيل عمل القطاعات الانتاجية عبر تحقيق انخفاض مهم في معدلات الفائدة الوطنية.

هكذا إذاً وفي المجتمع الدولي بوعوده تجاه لبنان ، وبقي على لبنان أن يفي بوعوده والتزاماته تجاه المجتمع الدولي.

إلا أن لبنان لم يتابع المسورة، ولم ينفذ التّزاماته أمام المجتمع الدولي ، لا سيما المباشرة في تنفيذ برنامجي الخصخصة والتسديد ، إضافة إلى إعداد مشروع موزنة للعام 2004 يلحظ تحسناً مهماً في الفائض الاولي ، وذلك استكمالاً للجهود السابقة التي ساهمت في تحقيق فائض أولي في كل من 2002 و2003.

إن التجاذبات السياسية في حينها، والمستورة حتى يومنا هذا، أدت ، وللاسف ، إلى الابتعاد عن الهدف الاساسي من بريس 2، وعن التوجه الاقتصادي العام وعلى حساب معالجة المشكلة الاساسية في المالية العامة. بالفعل، لقد أضعنا فرصة الاستفادة كاملاً من نتائج بريس 2 وحل المشكلة المالية بصورة جزئية. ومع ذلك، لا بد من الاشارة هنا أن الاستقرار الذي يعيشه الاقتصاد اللبناني اليوم والنمو الذي تم تحقيقه في 2003 و2004 هو نتيجة الانعكاسات الايجابية لمؤتمر بريس 2. غير أن المشكلة المالية لا تزال تلقي بثقلها على الاقتصاد الوطني وتحد من تحقيق معدلات نمو أعلى من المعدلات الحالية.

وبالإضافة إلى إضاعة فرصة ذهبية لايجاد حل جزوي لوضع لمالية العامة، تراجع لبنان ، ولاول مرة في تليخه ، عن التامات قطعها ليس أمام دولة أو دولتين فقط ، بل أمام المجتمع الدولي أجمع. والخطورة هنا لا تكمن بالتراجع عن تطبيق اللواتمات والاساءة الى صورة لبنان أمام المجتمع الدولي فحسب. بل أكثر من ذلك ، إن التراجع في تطبيق اللواتمات في حينها من شأنه أن يزيد كلفة الاصلاح في المستقبل. إضافة الى ذلك ، قد يكون من الصعب جداً اعتماد النهج نفسه أو المقاربة نفسها لمعالجة مشكلة المالية العامة مرة ثانية.

خلاصة القول أنه ، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في العقد الاخير ، و على الرغم من كوننا تمكنا من وضع الاسس الضرورية لانطلاق النمو والمحافظة عليه على المدى الطويل ، لا بد من الاشارة الى أن وضع المالية العامة لا يزال يشكل عائقاً اساسياً أمام تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة بهدف تخفيف معدلات البطالة والحد من هجرة الشباب. و لا بد من الاشارة هنا الى أن استقرار معدلات الفائدة العالمية على مستويات منخفضة خلال الاعوام الثلاث الماضية مكن لبنان من مواكبة هذا الاتجاه ، مما ساهم في الحد من تنامي المديونية و تنامي كلفتها ، وبالتالي ساهم في تخفيف وقع المديونية وكلفة الاستدانة على النمو وعلى الحركة الاقتصادية.

إضافة الى ذلك، وعلى الرغم من اعتماد العديد من الاجراءات والاصلاحات الضرورية والسليمة في السنوات العشر الماضية، لم نتمكن حتى اليوم من تسيخ عاملي الاستقرار والاستقرارية لجهة اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي لم نتمكن من اقناع القطاع الخاص اللبناني والاجنبي بواحدة فرص الاستثمار الطويلة الامد. فنجد أن معظم المستثمرين سواء لبنانيين ، عرب أو أجانب ، ينظرون الى فرص الاستثمار في لبنان على المدى القصير ، ولا يأخذون بعين الاعتبار الفرص التي قد تتوفر على المدى البعيد . وهذا الامر موده الى غياب الاستقرار السياسي في المنطقة وغياب الاستقرار التشريعي داخلياً والى وجود معوقات ادلية وقانونية تحول دون تشجيع المستثمرين ورجال الاعمال على واحدة فرص الاستثمار في لبنان على المدى الطويل. من هنا ، نحن نعي أهمية بذل الجهود لإرساء عاملي الاستقرار والاستقرارية لجهة السياسات الاقتصادية والتشريعات والقوانين.

كما أننا لم ننجح في إزالة المعوقات المباشرة وغير المباشرة أمام دخول أصحاب المبادرات الجديدة الى السوق اللبناني. ولا بد اليوم من وضع قانون يحفز المنافسة الحرة ويحد من القوة على الاحتكار ، الامر الذي من شأنه خفض الاسعار لما فيه مصلحة المواطن.

أيضاً، لم ننجز الكثير لجهة تفعيل و تطوير وتحديث عمل الدولة وعمل الادارات الرسمية. ومن الضروري جداً اليوم أن نقوم بتحديد دور الدولة وأن يكون شعارنا للمستقبل العمل على إرساء دولة حديثة ، عصرية وفعالة ، قادرة على مواكبة التطورات على الساحة العالمية وبالتالي قادرة على مواكبة وتيرة وديناميكية القطاع الخاص اللبناني من جهة ، وموجودة دائماً لخدمة المواطن من جهة أخرى. دولة تكون هي المواكب والداعم وليس المعيق للحركة الاقتصادية، وللمواطن الانسان والمنتج والمبدع. لا بد إذاً اليوم من حصر دور الدولة الاساسي في تأمين الامن والاستقرار للمواطنين ، إضافة الى المحافظة على حقوقهم وإرساء أسس العدالة والقانون التي من شأنها إيلاء كل ذي حق حقه ، إضافة أيضاً الى



تأمين الخدمات الاجتماعية الاساسية ، من تعليم ورعاية صحية، بفعالية وجودة تتماشى والمواصفات العالمية. كما من مسؤولية الدولة تسهيل المعاملات الادارية ، لا سيما تلك التي لها صلة بعمل القطاع الخاص، دون الدخول مباشرة في عمليات الانتاج و/أو الادارة للموافق والنشاطات الانتاجية. باختصار ، لا بد وأن يكون المواطن الهدف الاول والآخر الذي من أجله تعمل الدولة ، ومحور سياستها وقراراتها، وأن تكون الدولة بكل مؤسساتها في خدمة المواطن ، عوضاً أن تبقى في خدمة نفسها وخدمة موظفيها.

## البرنامج الاقتصادي التنموي للسنوات 2005 وما بعد: استراتيجيات العمل والخطوات الملحوظة

إن تنفيذ بنود السياسة الاقتصادية التي طرحها اليوم أمامكم يعتمد إلى حد كبير على توفر العوامل التالية:

➤ إرساء عاملي الثقة والاستقرار داخلياً وخارجياً. لقد وهنت التجربة الدولية عن وجود تابط وثيق بين النهوض

الاقتصادي والشأن السياسي. وأثبتت التجربة أن النهوض الاقتصادي في يومنا هذا بات مشروطاً بتوفير مناخ

سياسي معين، من أهم مقوماته إرساء الاستقرار لجهة التشريع والقوانين وإرساء الثقة بالدولة بالدولة ومؤسساتها

الادلية والتشويعية والتنفيذية . إضافة إلى احترام الحريات الفردية وحرية الرأي والتعبير واستقلال القضاء

المدني والادلي التام عن الاجهزة الامنية وضغوطها. وهذه أمور لا تحتاج الى المزيد من التأكيد.

➤ تطبيق كافة بنود الاستراتيجيات الاقتصادية. إن الاجراءات المذكورة أدناه تشكل سلة متكاملة ومتابطة لا يمكن

تخزأتها ويجب تطبيقها كاملة دون انتقائية. وهذا شرط اساسي لنجاح الاستراتيجية/الرؤية المطروحة. لقد وهنت

تجربة بريس 2 أن الاقتصاد اللبناني يتجاوب بسرعة مع الصدمات الايجابية ، ولا بد اليوم من إحداث صدمة

ايجابية جديدة، ومن شأن سياستنا المستقبلية أن يكون لها هذا الانعكاس الايجابي إذا ما طبقت كاملة متكاملة ،

دون تجزأة أو انتقائية.

➤ وجود سلطة تنفيذية موحدة ، واعية ، ذات مصداقية عالية، ولديها رؤية واضحة وسليمة ، وأن تتمتع هذه

السلطة بالقوة على تنفيذ رؤيتها ولاسيما الشق الاقتصادي منها.

ومع الاخذ بعين الاعتبار توفر العوامل / الشروط المذكورة أعلاه ، فإن السياسة الاقتصادية - التنموية للسنوات

2005 وما بعد التي نضعها أمامكم تركز على المحاور والاجراءات التالية :

**محور 1:** تطوير و تحسين مستويات المعيشة للمواطن اللبناني وتدعيم شبكات الامان ،من خلال تحديث وتطوير نوعية وجودة الخدمات الاجتماعية الاساسية التي تقدمها الدول من تعليم ورعاية صحية، إضافة إلى إصلاح الضمان الاجتماعي . الخطوات الملحوظة لتحقيق النائج المرجوة في هذا الاطار:

### 1. إصلاح الضمان الاجتماعي

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة يطل نشاطها أغلبية الشعب اللبناني وتلعب دوراً أساسياً لجهة تأمين الاستقرار الاجتماعي في البلد. ولا يكفي اليوم التأكيد على أهمية هذه المؤسسة ودورها فقط، بل يجب أيضاً اتخاذ خطوات عملية لتأمين استمرارية عملها وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمستفيدين. لذلك، فإن مسألة إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسألة فائقة الأهمية لا تحتاج الى المزيد من التأكيد ولا تحتل التأجيل.

ورؤيتنا لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تشمل أقسام العرض والامومة، التعويض العائلي، ونهاية الخدمة.

### العرض والامومة

نقترح فصل قسم العرض والامومة عن الصندوق وإيلاء مهام هذا القسم الى الادارات الرسمية ذات الاختصاص والخبرة في هذا المجال. وهنا نقترح مراجعة الشق المتعلق بإصلاح النظام الصحي والذي سيتم التطرق اليه لاحقاً.

### التعويض العائلي

أيضاً هنا نقترح فصل قسم التعويض العائلي عن الصندوق ، بحيث تصبح العلاقة مباشرة بين المستفيد ورب العمل ، مع التأكيد على أهمية أن لا تقل حقوق المستفيدين ونسب التعويض عن ما هي عليه حالياً. إن هذه الخطوة من شأنها تخفيض الكلفة المترتبة عن إدارة الصندوق.

### نهاية الخدمة

عند فصل قسمي المرض والامومة والتعويض العائلي عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تصبح مهمة الصندوق الوحيدة والاساسية تأمين تعويض نهاية الخدمة. وهنا نقترح خطوط الاصلاح التالية:

➤ تشير لائحة للبنك الدولي أن قسم نهاية الخدمة ، وعلى وضعه الحالي ونسب الاشتراكات الحالية، يستطيع

تسديد كافة التعويضات التي تستحق حتى عام 2020، وحتى عام 2075 إذا ما تم إجراء طفيف في نسب

الاشتراكات. لذلك ، وحيث أن قسم نهاية الخدمة لا يعاني مشكلة ملءة أساسية ، نقترح الابقاء على نظام

المعمول به حالياً (Defined contributions with defined benefits).

➤ توحيد جميع صناديق التعويض في القطاعين العام والخاص لتسهيل معاملات المستفيدين والحد من الهدر

إضافة الى توسيع المشاركة في الصندوق لجميع المواطنين والسماح لأرباب المهن الحرة بالانضمام الى

الصندوق.

➤ إدخال القطاع العام والقطاع الخاص في نفس نظام الضمان.

➤ إصلاح إدارة الصندوق، من خلال تطبيق عملية مكننة شاملة لأعمال الصندوق، تطوير وعصونة الهيكلية

الإدارية الحالية، تطوير عملية تدقيق الوضع المالي للصندوق والحسابات الفودية.

➤ تعيين مستشارين ماليين لتقديم الاستشارة حول الطريقة الانسب لتوظيف أموال الصندوق. وهنا لا بد من التأكيد

على أمرين اثنين : (1) أهمية توظيف أموال الصندوق في أصول مالية آمنة ، (2) أهمية تحقيق مردود جيد

للاموال إذ من غير المقبول اليوم توظيف أموال بحجم أموال الصندوق في أصول تحقق مردوداً بنسبة أقل من نسب السوق. هذا أمر فائق الأهمية ويجب إيلاءه لشركات متخصصة معترف بها دولياً.

➤ إعطاء المشتوك الخيار لزيادة تعويض نهاية الخدمة من خلال زيادة مساهمته الشهرية أو السنوية. وبهذه

الطريقة يصبح الصندوق أيضاً صندوقاً استثمارياً (Investment Fund) .

➤ فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة، نقترح بأن يكون للمستفيد الخيار بين (1) الحصول على التعويض كاملاً

دفعة واحدة (lump sum payment)، (2) تقسيط التعويض على دفعات يتم الاتفاق عليها مسبقاً

(annuities)، (3) الحصول على معاش شهري ثابت (pension).

## 2. تطوير القطاع الصحي

اعتماد اصلاحات من شأنها تحسين فعالية الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة، بالإضافة الى تخفيض كلفة الاستشفاء، الامر الذي من شأنه تعزيز الاصلاحات المرجوة في الضمان الاجتماعي و المذكورة أعلاه. هذه الفقرة لا تزال غير مكتملة وسيتم تطويرها لاحقاً.

## 3. العمل على الحد من الفقر

ضمن رؤيتنا لتطوير وعصونة الاقتصاد الوطني ، سنعمل على اعتماد إجراءات محددة من شأنها الحد من الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الأكثر عزاً في لبنان و امدادها بالخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها. وهذه الامور هي دون أدنى شك من مسؤولية الدولة. من هنا ، نقترح تقسيم الجهود والنشاطات والسياسات والبرامج التي تهدف الى الحد من الفقر في لبنان على عدة مراحل:

## المرحلة الاولى

- وهي المرحلة التي يتم خلالها العمل على تلبية الحاجات الغذائية الاساسية وحاجات أخرى ملحة لفئة تمثل 6 الى 7% من الشعب اللبناني (أو ما يسمى بالفقر المدقع)، وذلك وفقاً للاهداف التنموية المحددة في تقرير أهداف الالفية التنموية" أو الـ Millennium Development Goals الخاص بلبنان.
- وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه الفئة معروفة ومحددة ، كما أن معالجة المشاكل الغذائية والمشاكل الاخرى التي تواجه هذه الفئة من الشعب اللبناني لا تشكل عبأً مالياً كبيراً على الخزينة.
- كما تجدر الاشارة إلى أن حجم الإنفاق الاجتماعي الحالي في لبنان ليس أساس المشكلة بل المشكلة في وجهة هذا الانفاق، كما يوجد في لبنان شبكات أمان فعالة جداً إذا ما أحسن استعمالها. ولكن هناك ضرورة الى ترشيد وجهة الانفاق الاجتماعي. لذلك لا بد اليوم من إعادة النظر بوامج المساعدات جميعها بهدف تنسيقها وإعادة النظر بوجهتها.

### المرحلة الثانية

- وهي المرحلة التي يتم خلالها العمل على تنمية المناطق الاكثر عزلاً ومعالجة المشاكل التي تعاني منها مناطق الفقر في لبنان، بالاضافة الى العمل على الحد من عمالة الاطفال وانحرافهم.
- هذا الامر يتطلب العمل في إطار سياسة اجتماعية شاملة (العلم للجميع، الصحة للجميع، تطوير البنية التحتية في بؤر الفقر، واطلاق الوامج التنموية) ، تتكامل مع الخطوات الملحوظة سابقاً في القسمين 1 و 2 (إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإصلاح القطاع الصحي)، وعدد آخر من الخطوات التي سيتم تقديمها لاحقاً في هذه الورقة.
- وتجدر الاشارة هنا الى أن هناك العديد من الوامج التنموية القائمة حالياً (الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية ممول من الاتحاد الاوروبي، برنامج التنمية الاجتماعية ممول من البنك الدولي، وامج تنموية في كل من

الجبل والشمال والجنوب ممولة من الـ (UNDP) والتي يمكن الاستفادة منها لتطبيق سياسة تنموية شاملة تهدف الى الحد من الفقر.

» كما هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية الخيرية التي تعمل على وامج تهدف الى الحد من الفقر في المناطق الاكثر عزاً.

» كما يوجد العديد من المؤسسات التابعة للدولة كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها من الصناديق التي يمكن الاستفادة من خدماتها إذا ما أُعيد تنظيمها.

» المطلوب هنا هو وضع اطار للتسيق بين الوامج المذكورة أعلاه بهدف تنسيق العمل وتقادي الازواجية في المشريع، وقد يكون من المفيد انشاء هيئة وطنية للتنمية الاجتماعية ، تشمل كل من وزارة التربية ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الانماء والاعمار، من مهامها العمل على تنسيق المشريع الاجتماعية المذكورة أعلاه وتوجيهها نحو الطبقات الاكثر عزاً.

**محور 2:** وضع الاسس لاقتصاد حديث وعصري ، يسمح بتطوير القدرات البشرية التي يتمتع بها لبنان واعتماد الازواجية الهيكلية لتسهيل وتفعيل عمل القطاع الخاص لتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني والاستفادة أكثر من الفرص المتاحة. الخطوات الملحوظة لتحقيق النائج المرجوة في هذا الاطار:

### 1. تحفيز القطاع الخاص وتعزيز انتاجيته وقرته التنافسية

لا بد من متابعة الازواجية البنوية التي تم اطلاقها في أواخر العام 2000 ، من خلال متابعة تحديث القوانين، تخفيف القيود وتبسيط الاجراءات ، وذلك لتخفيض كلفة عمل القطاع الخاص ، وتحسين انتاجيته وقرته التنافسية، وبالتالي تفعيل انتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الاطار تركز رؤيتنا على تطوير مناخ مؤاتي ومشجع للاعمال، ووضع إطار قانوني واضح وشفاف ، من خلال رالة المعوقات أمام نشاطات القطاع الخاص وتخفيض كلفة عمله.

وفي حين كنا دائماً نتباهي بتليخنا الاقتصادي المنفتح والمشجع للاستثمار وعمل المؤسسات والمباوات الفردية، نجد اليوم أن غالبية القوانين والتشريعات التي تحكم عمل القطاع الخاص تعود إلى الخمسينات والستينات ، وباجة إلى تحديث وتطوير. بالفعل ، إن مناخ الاعمال في لبنان يتصف بالكثير من الانظمة المعقدة ، والاحراء الطويلة والبيروقراطية، مما ينعكس سلباً على فرص الاستثمار والاعمال ، لاسيما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومن المتعرف عليه أن كثرة الاحراء تخنق الانتاجية ، وتعقيد الاحراء وكثافتها تعكس غياب الفعالية لدى القطاع العام ، والتعقيد في الاحراء لا ينتج عنه أبداً نوعية أفضل للسلع والخدمات العامة والخاصة. من هنا، ستتركز جهودنا على تطبيق الاحراء التي من شأنها تنظيم ومراقبة الاعمال ، دون فرض أعباء غير ضرورية على المؤسسات والشركات، وجعل من المنافسة الحقيقية الوداع الاساسي عوضاً عن الاحراء البيروقراطية والمعقدة.

تشير دراسة حديثة للبنك الدولي، أن البدء بمشروع أعمال جديد يتطلب 46 يوماً في لبنان مقارنة بـ 12 يوماً فقط في هولندا. كما تشير الدراسة إلى أن التكاليف النقدية للبدء بعمل جديد في لبنان تشكل حوالي 130% من الدخل الفردي، بينما هذه التكاليف غير موجودة في الدنمرك. ومن المدهش أيضاً أن التنفيذ القضائي للعقود يستغرق 147 يوماً في الاردن و202 يوماً في مصر ، بينما يستغرق 721 يوماً في لبنان وهو من الابطأ مقارنة بالبلدان التي شملتها دراسة البنك الدولي.



إذًا، على الرغم من اعتماد العديد من الإجراءات لتشجيع وتطوير عمل القطاع الخاص في العقد المنصرم ، لا يزال أمامنا الكثير لإزالة المعوقات أمام نمو القطاع الخاص وخلق مناخ مؤاتي للأعمال والاستثمارات. وهذا الأمر يكتسب أهمية كبرى في ضوء اتفاقات التجارة الحرة التي وقعها لبنان مع شركائه التجريين والاستفادة منها، وفي إطار الاندماج في الأسواق الأوروبية من خلال سياسة الجوار الجديدة.

وبشكل أساسي ، تهدف سياستنا الاقتصادية الى تخفيض العبء الناتج عن كثرة وتعدد التشريعات والإجراءات، والتخفيف من دور الدولة بهذا المجال ، الأمر الذي سيسمح للدولة بتفعيل دورها في المجالات الأخرى الضرورية كتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية. من هنا ، سنعمل على إطلاق الجهود لتحديد هذه المعوقات وتقييم وقعها على حركة الأعمال ونشاط القطاع الخاص بهدف رالتها لاحقاً أو تبسيطها وتحديث القوانين والتشريعات ذات الصلة.

وستتركز جهودنا الإصلاحية على التالي:

- إدخال تشريعات وإجراءات جديدة ، فقط في المجالات التي لا تزال غير خاضعة لأي إجراءات أو تدابير تنظيمية.
- تعديل أو إلغاء القوانين القديمة وغير الضرورية
- تصليح مكامن الخلل والتعقيدات والتضارب في الإجراءات والتطبيق
- تأمين المطابقة أو الملاءمة في الإجراءات وتطبيقها بين مختلف إدرات الدولة، وتسهيل تقاسم أو تشريك المعلومات والمكننة في عمل النوائر الرسمية.
- تغيير ثقافة الإدارة في تنفيذ القوانين من فلسفة الرقيب إلى فلسفة المسهل.

كل ذلك بهدف تقليص الوقت المطلوب والاكلاف المترتبة على المؤسسات والشركات عند استكمال الشروط القانونية والادلية لتأسيس الاعمال. والأهم من ذلك ، يهمننا أن تكون الجهود الاصلاحية التي نقترحها في هذا المجال شاملة بتطبيقاتها وتغطي كافة الجوانب المتعلقة بالاعمال منذ اللحظة الاولى للتأسيس وحتى التسوية أو التصفية.

## تأسيس الاعمال

إن مراجعة الاجراءات المتعلقة بتأسيس الاعمال ستشمل إجراءات تسجيل الشركات وكلفتها، رأس المال المطلوب، الشكل القانوني، توافر الشكل القانوني المناسب للمشروع قيد التأسيس، شروط الائتمان وإجراءات تسجيل حقوق الملكية. وسيتم تكثيف الجهود هنا على تركيز جميع الاجراءات المتعلقة بتأسيس الاعمال في إدارة رسمية واحدة ومكنتها، إضافة الى مراجعة الحد الأدنى لرأس المال ورسوم التسجيل والنظر بإمكانية تخفيضهما، وإعادة النظر أيضاً بطلب واءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ودرس امكانية إلغائه كضرورة لاستكمال غالبية إجراءات الادارات الرسمية.

## تسيير أعمال الشركات اليومية

فيما يتعلق بتسيير أعمال الشركات اليومية، ستشمل الجهود الاصلاحية التالي:

➤ أنظمة العمل ومعاملات الضمان الاجتماعي

➤ الالتزام compliance بالضرائب على أعمال الشركات

➤ الاجراءات مع إدارة الجمرك وكلفتها

➤ معاملات الاستيراد والتصدير

➤ التنفيذ القضائي للعقود وتسوية النزاعات

وسنعمل هنا على تبسيط إجراءات الحصول على إجراءات عمل، إدخال نظام ممكن لملفات الضريبة على أعمال الشركات، وتوحيد إجراءات الحصول على التصريح اللازمة للممارسة أعمال الاستيراد والتصدير في مختلف الدورات الدولية. كما سنقوم بمراجعة رسوم تنفيذ الأحكام القضائية وتوحيد تصريح وإجراءات تسجيل العقود لدى مختلف الإدارات الرسمية. أخيراً سنعمل على وضع إرشادات واضحة حول قواعد المنشأ لمنع الاستتبابية عند إتمام الإجراءات المطلوبة بهذا الشأن.

## تصفية الاعمال

إن جهودنا ستتركز أيضاً على حالات التصفية ، بما فيها التقدم بتطلب إفلاس، بيع الأصول، إنهاء عقود الموظفين، التسوية مع السلطات الضريبية وصندوق الضمان الاجتماعي، كل ذلك طبعاً بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات المطلوبة بهذا المجال والسماح للشركات والمؤسسات بتصفية أعمالها دون تكبد أكلاف أو أعباء مالية إضافية وغير ضرورية.

ويهمنا أيضاً إعادة النظر بالنصوص القانونية التي توعى توقف المؤسسات عن إيفاء الديون المتوتبة عليها، بهدف تحديد مدى مسؤوليتها من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة سواء بتصفية موجودات المؤسسة المتوقفة عن الدفع أو إجراء اتفاق مع دائنيها لإعادة احتساب وجدولة الديون المتوتبة عليها.

وبالإضافة الى تطوير مناخ مؤاتي ومشجع للاعمال، ستتركز جهودنا على تسهيل تطوير دور لبنان كمركز للخدمات اللوجستية والتوزيع (logistics and distribution activities) وتفعيل عمل المناطق الحرة بهدف الاستفادة من عمليات التجارة المثلثة (transit trade activities).

## 2. خلق المناخ المؤاتي لتطوير اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات

هذه الفوة لا تزال غير مكتملة وسيتم تطويرها لاحقاً.

### 3. تشجيع الفكر المبدع والصناعة الثقافية

إن التفكير المبدع والمبادر لا يزدهر الا في المجتمعات المنفتحة والمتسامحة. ونحن نعي تماماً ان المعرفة المتقدمة هي اكبر رأسمال نملكه في لبنان، كما نترك أيضاً أن تحقيق الابداع الفكري والثقافي والادبي يتطلب مجتمعات مفتوحة تؤمن بالحوار والتواصل، ورعاية لتكافؤ الفرص، وحقوق الانسان، والملكية الفكرية، والديموقراطية، والحريات المدنية.

والفكر المبدع يشكل ثروة ثقافية واقتصادية في آن معاً. من هنا ، فإن رؤيتنا مبنية على ضرورة توفير المناخ المؤاتي لازدهار الابداع والنشاطات الثقافية والادبية .

من هنا ، سنعمل على إعادة النظر بالمناهج التعليمية بحيث يتم وضع أسس ونظم جديدة من شأنها المساهمة بالنهوض بلبنان وتفعيل دوره كمركز للطاقات البشوية الشابة في المنطقة. كما أن تطوير المناهج التعليمية للتماشى مع متطلبات الانفتاح والعولمة من شأنه تعزيز قوة لبنان على المنافسة مع الاقتصاديات المجاورة ومع شوكائه التجريبيين الاساسيين.

إن تحديث القطاع التعليمي ودعم مؤسسات ومعاهد ومراكز للتفوق والتميز، امر فائق الاهمية ولا يحتاج الى المزيد من التأكيد.

كما أن المحافظة على ثروتنا الفكرية وحضرتنا الثقافية أمر لا بد منه في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة. نحن مع اندماج لبنان في الاقتصاد العالمي ، ونحن نطمح إلى لرساء القواعد لاقتصاد عصوي و متين ، غير أننا أيضاً نؤمن

بالاهمية الحضارية والاقتصادية لتشجيع الفكر المبدع والحفاظ على إرثنا الثقافي. و لا نرى تناقضاً بين الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة والمحافظة على هويتنا وفكرنا وراثنا من جهة أخرى. بل على العكس، إن تشجيع الفكر المبدع والحفاظ على التراث الثقافي هو ثروة اقتصادية حقيقية ، لا سيما في ظل اقتصاد عصوي ومتطور.

هذه الفقرة لا تزال غير مكتملة وسيتم تطويرها لاحقاً.

#### 4. التواصل مع الشباب اللبناني / موضوع الهجرة

نحن نعي تماماً أهمية التواصل مع الشباب اللبناني الذي يشكل الثروة الحقيقية لاقتصادنا الوطني، لاسيما في إطار جهودنا الهادفة الى بناء اقتصاد عصوي ومتطور. إن الشباب اللبناني المغترب والمقيم، وعلى اختلاف اختصاصاته وخواته ، يشكل الشريان الحوي للاقتصاد اللبناني ، وستتركز جهودنا على العمل على تطوير المناخ الملائم ليصبح بإمكان الشباب تحقيق طموحاتهم ومشروعهم وافكرهم على أرض الوطن في حال رغبوا بذلك ، وبحيث تصبح الهجرة خياراً لمن رغب باكتساب خوات جديدة، ولا تعود ضرورة ملحة لكسب لقمة العيش. وهنا ، يهمننا التركيز على محاور العمل التالية:

➤ تسهيل حصول الشباب على تسهيلات إئتمانية لمساعدتهم على تطوير وتحقيق مشاريع الاعمال التي يرغبون في تنفيذها داخل لبنان.

➤ تطوير حوافز خاصة لتشجيع عودة الخوات الشابة من دول الاغتراب. وهنا يمكن العمل على أمرين اثنين: (1) تقديم حوافز ضريبية خاصة لتشجيع المؤسسات على توظيف الشباب المقيم في الخارج ، (2) استحداث نظام في المؤسسات والإدرات العامة للاستفادة من خوات الشباب المقيم في الخارج لفترة زمنية محددة وغير قابلة

للتجديد وبرواتب تشجيعية لتحفزهم على العودة الى لبنان وتعزيز شعورهم بالانتماء والمساهمة في تطوير وطنهم.

هذه الفقرة لا تزال غير مكتملة وسيتم تطويرها لاحقاً.

## 5. تسويق لبنان اقليمياً وعالمياً

على الرغم من التقدم الذي تحقق منذ العام 1992 وحتى تزيخه على صعيد الاستوار السياسي والامني والتقدم على المستوى الاقتصادي، لا تزال صورة لبنان عالمياً خارج الاطار الذي نطمح أن تكون ضمنه. لذلك، من الضروري جداً اليوم التحرك بسرعة لتحسين نظرة المجتمع الدولي للبنان من خلال خلق الإطار الاستراتيجي الذي سيسمح له بإعادة تعريف صورته أمام شركائه التجريين والديبلوماسيين، أمام أصدقائه في المجتمع الدولي، وأمام شعبه وزوره. بالفعل إن تغيير الانطباع العام السائد عن لبنان على الساحة الدولية هو أمر بالغ الأهمية لنجاح بلدنا في المستقبل وتحقيق الرخاء المنشود.

وبإمكاننا تحسين وتطوير وتحديث النظرة السائدة عن لبنان اليوم، داخلياً ودولياً، إن لجهة نوعية السلع والخدمات، الثقافة والتاريخ، الطاقات البشرية، السياحة، فرص الاستثمار، النظام السياسي، السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية... بإمكاننا التركيز على هذه الخصائص جميعها وتقديمها الى المجتمع الدولي ضمن إطار حديث ومتطور أو ما يُعرف اليوم بالـ Country Brand Positioning. وتهدف هذه العملية الى تمييز دولة عن غيرها من الدول من خلال التركيز على ما يمكن لهذه الدولة أن تقدمه من سلع وخدمات تلبي حاجات الفرد الفكرية والثقافية والاجتماعية.

من لذلك، ستتركز جهودنا في المستقبل على تطوير استراتيجية Country Brand Positioning تسمح للبنان الاستفادة من مقوماته الفريدة والفرص الممزة ، بهدف إعادة رسم صورة البلد وسمعته، وبالتالي خلق منافع اقتصادية واجتماعية-ثقافية للبنان ، وتشجيع التجارة والسياحة والاستثمارات الجديدة. وسنبذل الجهود بهذا الاتجاه دون أي تأخير ، لاسيما وأن نول عديدة في المنطقة بدأت العمل على ما يسمى بالـ Brand Building Programs لتحديد ما يميزها عن غيرها وسد الهوة بين النظرة الخرجية اليها وحقيقة الواقع.

إن عملية الـ Brand Positioning ستجسد طوح اللبنانيين ونظرتهم لوطنهم. كما ستحمل في طياتها مقومات لبنان التاريخية، والصفات الايجابية والفريدة التي يتمتع بها الشعب اللبناني كروح المباورة والابحاع . كما ستعتمد هذه العملية على الفرص الحالية والمستقبلية للقطاعات الانتاجية والخدماتية. في المحصلة النهائية، سيكون أمامنا استراتيجية تحدد رؤيتنا للصورة التي نريدها للبنان أمام المجتمع الدولي في المستقبل.

والأهم من ذلك، وبالإضافة الى تحسين وتفعيل صورة لبنان نولياً، فإن هذه العملية من شأنها أن تساهم داخلياً بتحديد صورة لبنان للشعب اللبناني. فستساهم بتعظيم الصفات الايجابية والقيم الفريدة التي يتمتع بها اللبنانيون، وستخلق عندهم شعوراً من الانتماء والفخر ، وستعزز إيمانهم بمستقبل لبنان، وبالتالي ستساهم بالحد من هجرة الادمغة واستقطاب المغترب اللبناني مجدداً الى روع الوطن.

**محور 3: دعم / تشجيع القطاعات الانتاجية التقليدية ، في ضوء تحرير الأسواق ، وبهدف تنمية المناطق الريفية وخلق فرص عمل جديدة. الخطوات الملحوظة لتحقيق النتائج المرجوة في هذا الإطار:**

## 1. تفعيل قطاع الصناعة

لقد شهد العقد المنصرم تطبيق العديد من الاجراءات والتشريعات الحديثة واتفاقات التجارة الحرة ، التي ساهمت بإعادة تنشيط الحركة الصناعية في البلد وإيجاد فرص جديدة للتصدير. وكما أشونا سابقاً، شهدت الاعوام الاربعة الماضية وابدأً ملحوظاً بنسبة الصادرات اللبنانية الى النول العربية والاجنبية.

غير أن هذه التطورات ، وعلى أهميتها ، لا تزال دون الطموحات المرجوة ، والسبب يعود الى ارتفاع كلفة الانتاج وعدد من المعوقات التشريعية والهيكلية والادلية وغيرها ... التي لا تزال تحد من تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية والتنافسية. كما أننا لم نستطع حتى اليوم الاستفادة من فرص التصدير المتاحة الى نول الاتحاد الاوروبي ومجموعة نول الـ EFTA نظراً لعدم ملاءمة نوعية منتجاتنا المعدة للتصدير الى الاسواق الاجنبية معايير الجودة والسلامة ، لاسيما تلك المعمول بها في أوروبا.

لذلك ، وحيث أن القطاع الصناعي يستوعب حوالي 25 % من اليد العاملة اللبنانية، سنعمل على استكمال الجهود التي بذلت سابقاً لتذليل العقبات امام الانتاج الصناعي، واعتماد اجراءات عملية محددة تهدف الى تفعيل وتطوير قطاع الصناعة والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعها لبنان مع شركائه التجاريين، إضافة إلى إجراء مراجعة شاملة لهذا القطاع و العمل على تعزيز تنافسيته في ضوء تحرير الاسواق والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده لبنان. ولا بد هنا من التركيز على السلع الصناعية التي تتمتع بقيمة مضافة عالية لنتمكن من الولوج بفعالية الى الاسواق المجاورة والاسواق العالمية ، الامر الذي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص وتفعيلاً لنور معهد البحوث الصناعية. وستركز جهودنا والاجراءات المستقبلية على المحاور التالية:



1. تحديث وزارة الصناعة وتأهيل وتدريب الطاقة البشرية العاملة فيها وتطوير خواتها، الامر الذي سيسمح للوزارة، من جهة بمواكبة التطورات على الساحة العالمية بفاعلية أكثر ، لا سيما تلك المتعلقة بأساليب الانتاج ومعايير الجودة والسلامة ونظم التجارة العالمية، ومن جهة أخرى مواكبة ديناميكية القطاع الخاص.
2. تخفيض كلفة التمويل (تخفيض معدلات الفائدة الحالية من خلال تحسين وضع المالية العامة)، تحسين شروط التسهيلات الائتمانية المعمول بها حالياً لاسيما القروض المدعومة من مصرف لبنان وكفالات والبنك الاوروبي للاستثمار، تشجيع المصرف اللبناني على تسهيل حصول الصناعيين على القروض المدعومة، وتعميم المعلومات حول التسهيلات الائتمانية والقروض المدعومة على الصناعيين.
3. النظر في إمكانية تخفيض أكلاف الإنتاج (الطاقة ، الاتصالات، النقل)، وروس السبل الآيلة الى ذلك.
4. مراقبة النوعية وإصدار شهادات الجودة. إن موضوع النوعية يضاهي أهمية موضوع كلفة الانتاج. ولن نتمكن من ولوج الاسواق الاوروبية والاستفادة من اتفاقية الشراكة إذا لم نعطي موضوع الجودة الاهمية التي يستحقها. وهنا لا بد من التنسيق بين وامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الاوروبي ودول أخرى في هذا الاطار وتحقيق الفائدة القصوى منها.
5. تطوير وتحديث أساليب الانتاج. فتخفيض كلفة الانتاج لا تتم فقط عبر تخفيض أسعار الكهرباء والفيول ، لكن أيضاً عبر تحديث أساليب الانتاج. وهنا تقع المسؤولية الاكبر على القطاع الخاص. إن القطاع الصناعي يواجه منافسة شوية في السوق المحلية وفي الاسواق الخرجية، و فقط المؤسسات التي ستقوم بتحديث وتطوير مقوماتها التفاضلية ستتمكن من الاستمرار بإنتاجه. إن تحديث وعصونة أساليب الانتاج هو الوسيلة التي ستمكن الصناعة اللبنانية من ايجاد موقع لها على الخريطة التنافسية العالمية.
6. تطوير المختبرات والعمل على توأمتها مع مختبرات أجنبية معترف بها عالمياً ، أو العمل على حصول مختبراتنا اللبنانية (على الاقل مختبر واحد لكل قطاع) على شهادات اعتراف من مؤسسات دولية متخصصة. كما يجب تفعيل قوة ليينور (المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس في لبنان) على إصدار وتطبيق

المواصفات والمقاييس. وهنا يجب التأكيد على أهمية تنسيق وامج المساعدات التي تقدم للبنان في هذا الاطار بهدف تفادي الازواجية في التطبيق وتحقيق الفائدة القصوى منها.

7. تشجيع التصدير والتسويق من خلال دعم مشرركة القطاع الخاص في المعرض المحلية والاقليمية والدولية، لاسيما المتخصصة منها. وقد باشرت إيدال في العام 2004 دعم مشرركة أصحاب الصناعات الغذائية في عددٍ من المعرض الاساسية محلياً وخرجياً. ولا بد من تعميم هذه التجربة على صناعات أخرى (النسيج، تصميم الأزياء، تكنولوجيا المعلومات، النبيذ، المجوهرات، الصناعات البلاستيكية وصناعة التغليف ...). كما أقر مجلس النواب في مطلع العام 2005 مشروع قانون إنشاء مجلس تنمية الصاوارات، الامر الذي سيخلق الاطار المؤسساتي المناسب لتشجيع الصاوارات الصناعية. كما يجب تفعيل نور السفارات اللبنانية في الخرج، لاسيما في عواصم الدول التي تشكل أسواقاً مهمة للمنتوجات اللبنانية، لتسويق الصناعة اللبنانية وتحديد فرص تصدير جديدة. هذا من جهة. من جهة أخرى ، على القطاع الخاص ولا سيما المصيرين منهم تطوير الاساليب المتبعة للتسويق والتوزيع من خلال حضور نوات ووامج تربية متخصصة بهدف تقديم منتجاتهم للمستهلك بصورة أفضل.

8. تسهيل وتخفيض كلفة تأسيس الاعمال والشركات الجديدة من خلال تخفيف القيود البيروقراطية والمعاملات غير الضرورية.

9. إنشاء مؤسسة لضمان التسهيلات الائتمانية للصاوارات ، تكون مشرركة بين القطاعين العام والخاص .

10. العمل على تطبيق قانون حماية الانتاج الوطني.

11. متابعة تطوير وتحديث الاطار القانوني والمؤسساتي ، لا سيما القوانين التجارية والقوانين التي تتعلق

بسلامة الغذاء والمواصفات... وغيرها.

12. تشجيع الصناعيين على انتاج صناعات جديدة وحديثة. لقد شهد مفهوم الانتاج الصناعي تطوراً مهماً،

ولم يعد بالضرورة يشمل فقط المؤسسات الكبيرة ذات كلفة انتاج عالية جداً والتي تستوجب كميات انتاج كبيرة

جداً لتحقيق مستويات عالية من الانتاجية والفعالية. لقد تطور مفهوم الانتاج الصناعي ليشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة الحجم والتي تعمل على انتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية جداً يتم تصديرها إلى أسواق معينة.

## 2. تفعيل قطاع الزراعة

يعاني القطاع الزراعي في لبنان من عدد من المشاكل الهيكلية ومن منافسة متزايدة سواء في السوق المحلية أو في أسواق التصدير التقليدية. فكلفة الانتاج لدينا أعلى بكثير مما هي في الدول المجاورة، العمليات الزراعية (cultural practices) قديمة وغير متطورة، والبنية التحتية للتسويق والخدمات ضعيفة. إن إتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها لبنان مع الدول العربية تويد من حدة التنافس في أسواقنا المحلية ، ولم نستطع حتى اليوم الاستفادة من فرص التصدير المتاحة الى نول الاتحاد الاوروبي ومجموعة نول ال EFTA نظراً لعدم ملاءمة نوعية منتجاتنا المعدة للتصدير الى الاسواق الاجنبية معايير الجودة والسلامة ، لاسيما تلك المعمول بها في أوروبا.

من هنا، وحيث أن القطاع الزراعي يستوعب نسبة مهمة من اليد العاملة اللبنانية، فنحن نعي تماماً أهمية اعتماد اجراءات عملية محددة تهدف الى تفعيل وتطوير قطاع الزراعة والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعها لبنان مع شركائه التجاريين. إضافة الى إجراء مراجعة شاملة لهذا القطاع و العمل على تعزيز تنافسيته في ضوء تحرير الاسواق والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده لبنان. ولا بد هنا من التركيز على السلع الزراعية التي تتمتع بقيمة مضافة عالية لنتمكن من الولوج بفعالية الى الاسواق المجاورة والاسواق العالمية ، الامر الذي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص وتفعيلاً لدور التوجيه الزراعي.

وفي إطار تفعيل وتعزيز انتاجية وتنافسية القطاع الزراعي نقترح التالي:

1. وضع خطة عمل مفصلة لكل من الاصناف المنتجة حالياً أو التي يمكن البدء بإنتاجها في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار فرص ووجهات التصدير الحالية والمستقبلية. وهنا سيتم التمييز بين الاصناف التي تحتل نسبة مهمة من الصادرات الزراعية ويوجد إمكانية لزيادة الصادرات منها مستقبلاً (التفاح، العنب، الموز، البطاطا) ، الاصناف التي يجب وضع حد لتراجع حصتها من الصادرات (البرتقال)، والاصناف التي يوجد إمكانية لتصديرها في المدى المتوسط (الحمضيات الأخرى، الكرز). كما سيتم التركيز على الاصناف التي يوجد إمكانية لإيجاد أسواق لها في المدى القصير والمتوسط (الاعشاب الطبية والاعشاب المعطّرة، بعض أصناف الخضروات كالهليون، واللوبية والبزّيلا والفيز) أو تخفيض الاستيراد الموسمي لبعض الخضروات (البندورة، الخيار والأرضي شوكة خراج مواسمها). إضافة الى الاصناف التي يمكن تطوير انتاجها للاستهلاك الداخلي والاستيعاض عن استيرادها في المدى القصير والمتوسط، ويوجد إمكانية لتصديرها في المدى المتوسط والطويل (مشتقات الحليب ، بنور البطاطا).

وسيتّم استثناء زراعتي القمح والتبغ من الاصناف المذكورة أعلاه وذلك نظراً لعدم تمتع أي منهما بفرص للتصدير. أما فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية ، فإن الرواسات والإرقام تشير إلى إمكانية تصدير لحوم الغنم والماعز والدجاج الى دول الاتحاد الأوروبي ، لكن لا بد من العمل بجدية على ملاءمة معايير الجودة والسلامة المتبعة في الدول الأوروبية. كما أن انتاج وتصدير البيض مهم جداً ، لكن أيضاً لن يكون هناك امكانية لتصدير الانتاج الى دول جديدة إذا لم تتم مراعاة معايير الجودة والسلامة.

وفيما يتعلق بإنتاج لبنان من زيت الزيتون، وعلى أهمية كميات الانتاج وتزايدها مؤخراً، نجد أن العقبات الأساسية التي تقف في وجه التصدير تتعلق بنوعية الانتاج. وسنعمل على وضع خطة عمل تفصيلية لهذا القطاع نظراً لفرص التصدير التي قد تتحقق في المستقبل في حال حققنا تقدماً على صعيد النوعية.

2. إن برنامج دعم التصدير (للخضار والفكاهة الطلجة، الزهور والبيض) حقق نجاحاً ملحوظاً على المدى القصير. لكن لا بد من تركيز الجهود و برامج دعم الصاوات في المستقبل على تحسين نوعية المنتجات المصورة. وتحسين نوعية المنتجات يشمل العمل على تحسين مواصفات السلامة والنوعية والجودة إضافة الى التسويق.
3. إن القطاع الزراعي في لبنان يستفيد من عدد لا بأس به من وامج المساعدات المحلية والاجنبية، غير أن غياب التنسيق بين هذه الوامج يحول دون تحقيق الفائدة القصوة العرجوة منها ويؤدي في العديد من الاحيان الى الإرواجية في المشريع والوامج وأهدافها.
4. تحسين قاعدة المعلومات الحالية حول الاسواق والاسعار ويجب أن تصبح هذه المعلومات بتناول الجميع، لاسيما الجهات المعنية من مصدرين ومنتجين و جهات مانحة.
5. تعميم العمليات الزراعية السليمة ( Best cultural practices ) وجعل تطبيقه الزامي على جميع الفزارعين المستفيدين من وامج الدعم.
6. يجب عدم تركيز السياسات الزراعية المشجعة على السلع التي لديها فرص تصدير مهمة (كالتفاح والحمضيات والعنب والموز) فقط، بل يجب أيضاً تشجيع زراعة المنتجات التي نقوم حالياً باستوادها بكميات كبيرة كبنور البطاطا والحليب ومشتقاته.
7. إعطاء حيز من الاهتمام للدلالات الجوافية لتحسين نظرة المستهلك في لبنان والخرج الى المنتجات اللبنانية.
8. تنظيم الانتاج العضوي (organic production) وضمان نوعيته من خلال شهادات جودة محلية تصورها شركات معتمدة ، حتى نتمكن من تصدوره الى الاسواق الغنية ، سواء الاسواق التقليدية (دول الخليج)، أو أسواق جديدة (الاتحاد الاوروبي ودول الـ EFTA).
9. تشجيع حصول الفزارعين على تسهيلات ائتمانية من خلال :

- تبسيط وتسهيل الشروط المطلوبة (files, collateral)

- تحسين معلومات المسؤولين عن وامج تسهيل الائتمان حول طبيعة الدورة الزراعية.

### 3. تفعيل الرقابة على جودة ونوعية المنتجات اللبنانية (سلامة الغذاء وحماية المستهلك)

إن أرقام التصدير لدينا تشير إلى أن الدول العربية تستوعب حوالي 45% من الصادرات الوطنية، و في مقدمتها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة بنسب متساوية، تليها سوريا والأردن والكويت ومصر. و تستوعب الدول المتقدمة حوالي 40% من الصادرات اللبنانية ، و في مقدمتها سويسراً ، تليها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وإيطاليا والمانيا وغيرها من دول الاتحاد الاوروبي. من هنا ، إن هذه الزيادات المسجلة في الصادرات الوطنية خلال الاعوام الماضية، لاسيما في ظل الكود العالمي، تشير الى أن من شأن الصادرات اللبنانية أن تكون تنافسية، شرط معالجة القيود الهيكلية في الاقتصاد الوطني من جهة والالتزام بمعايير الجودة و النوعية العالمية من جهة أخرى.

إضافة الى ذلك ، إن جودة ونوعية السلع اللبنانية كانت رائجة جداً خلال فترة الستينات والتسعينات ، وبالإمكان اليوم ان تستعيد السلع اللبنانية مكانتها محلياً واقليمياً ودولياً إذا ما تم اعتماد الخطوات الصحيحة في هذا المجال.

إنطلاقاً مما ورد أعلاه ، فإن جهودنا ستتركز على خلق الاطار المناسب الذي من شأنه تفعيل جودة ونوعية السلع اللبنانية (إضافة الى الخطوات التي تمت الاشارة إليها في قطاعي الصناعة والزراعة أعلاه)، من خلال:

➤ تطوير القنرات والخوات في الزرات والادرات المعنية ومساعدة المعنيين على فهم جميع الجوانب المتعلقة بموضوع النوعية والتوابط فيما بينها.

➤ تفعيل قنرة ليينور (المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس في لبنان) على إصدار وتطبيق المواصفات والمقاييس.

➤ تطوير الاطار القانوني المناسب وذلك وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها عالمياً.

- تطوير المختبرات وتشجيع التوأمة مع مختبرات أجنبية معترف بها عالمياً ، أو العمل على حصول مختبراتنا اللبنانية (على الأقل مختبر واحد لكل قطاع) على شهادات اعتراف من مؤسسات دولية متخصصة.
- تطوير الوعي لدى القطاع الخاص عامة ، والمنتجين والمصيرين خاصة، على الاهمية التي تحتلها معايير الجودة والنوعية والسلامة لتحقيق التفوق في الانتاج والتسويق.
- تنسيق وامج المساعدات التي تقدم للبنان في مجالات النوعية والجودة بهدف تفادي الازواجية في التطبيق وتحقيق الفائدة القصوى منها.

#### محور 4: استكمال عملية تحرير الاقتصاد واندماج لبنان في محيطه الاقليمي وفي الاقتصاد الدولي

إن تسارع الأحداث على الساحة العالمية ، و اندماجنا في الاقتصاد العربي من خلال منطقة التجارة العربية الحرة الكوى، وإضافة الى استكمال انضمامنا الى منظمة التجارة العالمية، و تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وسياسة الجوار الجديدة ، تحثنا أكثر من أي وقت مضى على تحديث وتطوير اقتصادنا الوطني ، بكل مؤسساته سواء العامة أو الخاصة. وفي ظل هذه التطورات ، ستتركز جهودنا على خلق مزة تفاضلية للاقتصاد اللبناني ، وتحديد دور وموقع للاقتصاد اللبناني ، لا سيماً على الساحة الاقليمية ، نور يمكننا من تحقيق معدلات نمو مستدامة وخلق فرص عمل جديدة ، الامر الذي من شأنه المساهمة في معالجة وضع المالية العامة وبالتالي المديونية. و الاهم من ذلك ، إن جهودنا لإيجاد مزة تفاضلية للبنان ستواكبها جهود للمحافظة على قطاعي الزراعة والصناعة وتعزيز تنافسية كل منهما في ضوء تحرير الاسواق والانفتاح الاقتصادي الذي نشهده، و في ضوء بروز قوى اقتصادية جديدة على الساحة العالمية كالصين و الهند.

ومع بروز هاتين القوتين الاقتصاديتين الجديتين ، نشهد حالياً قيام حلبة اقتصادية جديدة في آسيا، تتميز عن غيرها من التجمعات الاقتصادية بكلفة انتاج منخفضة جداً. من ناحية أخرى ، ومع انضمام دول جديدة الى الاتحاد الاوروبي ، نشهد توسع الاتحاد باتجاهنا ، لا سيما وأنه بعد انضمام قبرص أصبح لدينا حدود جغرافية مشتركة مع الاتحاد الاوروبي. إذاً لبنان اليوم أمام خيار الانضمام الى الحلبة الآسيوية أو العمل على التقرب أكثر فأكثر من الحلبة الأوروبية من خلال ملاءمة القوانين والانظمة ومعايير الجودة والاجراءات اللبنانية لتلك المعمول بها في دول الاتحاد الاوروبي. وسيكون من الصعب جداً للبنان المنافسة أو إيجاد دور في حلبة مزرتها الاساسية هي كلفة انتاج منخفضة جداً. ومن الطبيعي أكثر للبنان أن يجد دور تنافسياً له في حلبة ذات كلفة انتاج عالية ، كالاتحاد الاوروبي، إذا ما قمنا بتطوير أساليب الانتاج والتغليف والتعليب والتسويق لدينا ، وإذا ما اعتمدنا مواصفات الجودة والتوعية والمعايير المعترف بها في دول أوروبا. و بإمكان لبنان أن يستفيد من ظاهرة هجرة الاعمال والوظائف في قطاع الخدمات المتطورة من الدول المتقدمة الى الدول النامية. وبالتالي سيتمتع لبنان استقطاب فرص عمل جديدة من أوروبا إذا ما تم العمل على تفعيل عامل الثقة بالاقتصاد اللبناني ، ليس على المدى القصير فحسب، بل أيضاً على المدى الطويل، من خلال تطوير أسس و نظم اقتصادنا الوطني لتتلائم مع تلك المعمول بها في أوروبا. من هنا ، فإن سياسة الجوار التي طوحتها الاتحاد الاوروبي على شركائه المتوسطيين تكتسب أهمية خاصة، ولا بد للبنان أن يكون سباقاً في اعتماد هذه السياسة، لاسيما وأنه كان ولا زال صلة الوصل الاهم بين أوروبا والعالم العربي.

## محور 5: المالية العامة وتأمين الاستقرار الماكرو اقتصادي

في كل مرة يطرح فيها موضوع المالية العامة ، تتجه الانظار نحو النظام الضريبي وعبئه على المواطن وعلى الاقتصاد الوطني على حد سواء. وتكثر المطالبة بإعادة النظر بالنظام الضريبي وآليات تحصيل الضرائب في لبنان. ولعل من المفيد هنا إجراء مقارنة بين تجربتنا في لبنان وتجربة دول أخرى في هذا المجال. ففي العام 2003 استطاعت الدولة



اللبنانية تحصيل إيرادات ضريبية بما يعادل 16.6% من الناتج المحلي. ونجد أن هذا المعدل هو أقل بكثير من المعدلات المحققة في أوروبا (30.8%) بين 1993-2002 ، ودون تلك المحققة في آسيا (17.5%). غير أن المعدلات المحققة في لبنان أعلى من المعدلات المحققة في الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط ، ولكن أقل من تلك المحققة في مصر ، المغرب والاردن. غير أن هذه المقارنة، وعلى أهميتها ، لا تكفي وحدها. إذا لا بد من الاخذ بعين الاعتبار حجم ومجال المهام التي تقوم به الدولة والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية لتحديد وتقييم الوقع الضريبي بصورة واضحة. من هنا ، فإن تحديد ما إذا كانت المعدلات الضريبية أو الوقع الضريبي في بلد معين أعلى بكثير أو أقل بكثير مما هو ممكن أو مجدي لا يمكن فصلها عن الخيار الذي اتخذه هذا البلد لجهة حجم ودور الدولة . أما في لبنان ، فإن الدولة تعاني من عجز مستمر في المولنة ، مما أدى إلى تنامي الدين العام ، مع العلم أننا تمكنا في السنوات الماضية من تحقيق فائض أولي متواضع في حساب الخزينة وهو اليوم إلى زدياد. لذلك ، فإن خدمة الدين تشكل التحدي المالي الأهم ، ولا بد أن تتركز جهودنا في المستقبل على تخفيض حجم الدين العام من خلال عمليات الخصخصة وتخفيض كلفته من خلال تخفيض معدلات الفائدة. إلا أن عمليات الخصخصة وتخفيض كلفة خدمة الدين العام لن تؤدي ، في أفضل الظروف ، إلى تولد في حساب الخزينة ، مما يحتم مقربة عجز الخزينة عبر تخفيض وتوسيد الانفاق العام و/أو زيادة الإيرادات من الضرائب والرسوم. لذلك، إذا استثنى الدين العام وخدمته ، يمكننا القول أن الضرائب والرسوم المحصلة تفوق الانفاق العام للخزينة، وبالتالي ليس هناك حاجة لزيادة العبء الضريبي لتمويل نفقات الخزينة العادية. إلا أن حجم كلفة خدمة الدين تؤدي عملياً إلى عجز كبير في المولنة بما يؤدي بدوره إلى تنامي الدين العام.

لذلك، سنعمل على تخفيض وتوسيد الانفاق العام ومباشرة عمليات الخصخصة وتخفيض كلفة الدين العام بالإضافة إلى إعادة النظر بنظامنا الضريبي بطريقة شمولية وغير مجرأة، وتقييم النظام المعمول به حالياً لجهة التوازن بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة ، لجهة فعاليته ، ولجهة وقعه/أثره على القطاعات الانتاجية وعلى مختلف الطبقات الاجتماعية ، لا سيما نوي الدخل المحدود.

## 1. تقييم النظام الضريبي

إن من أهم مقومات النظام الضريبي الجيد تأمين ما يكفي من الإيرادات لتأمين عمل الدولة واستقراريتها. غير أن الطريقة التي يتم من خلالها تأمين هذه الإيرادات مهمة أيضاً. إذ لا يجب أن يكون النظام الضريبي معيقاً للحركة الاقتصادية، ولا بد أن يتم تحصيل الإيرادات بفعالية، ولا بد أن يكون وقع الضرائب منصفاً إلى أقصى الحدود الممكنة، سواء على القطاعات الإنتاجية أو على مختلف الطبقات الاجتماعية ، لاسيما ذوي الدخل المحدود.

لقد واجه لبنان تحديات جمة بعد 15 عام من النزاع ، لاسيما على مستوى المالية العامة. وهنا كان التحدي ذو حدين. من جهة ، كان لا بد من تأمين إيرادات للخزينة لتأمين عمل الدولة ومواكبة التنامي في النفقات نتيجة ورايد الطلب إثر اطلاق عملية إعادة الاعمار والتأهيل . ومن جهة أخرى ، كان هناك حرص على عدم شل الحركة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية من خلال فرض معدلات ضريبية عالية جداً.

بالفعل ، إن السياسة الضريبية التي تم إتباعها في فترة ما بعد الحرب كانت تهدف إلى بناء قاعدة ضريبية لتمويل النفقات الجارية وتأمين عودة الدولة إلى مباشرة عملها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. أما اليوم، ومع بروز تحديات وتطورات جديدة، لا بد من إعادة النظر بالنظام الضريبي الحالي لتطويره وزيادة فعاليته.

وقد حقق لبنان تقدماً ملحوظاً لجهة الإيرادات الضريبية، لاسيما بعد إدخال الضريبة على القيمة المضافة في شباط من العام 2002 ، والضريبة على الدخل من رؤوس الاموال المنقولة في 2003. فبين العام 1997 و2003 ، زاد مجموع الإيرادات الضريبية من 11.7% من الناتج المحلي إلى 16.6%، أي بزيادة 68%. وشكلت الضريبة على القيمة

المضافة في عام 2003 حوالي 30% من مجمل الإيرادات، بينما شكلت الضريبة على الدخل من رؤوس الاموال المنقولة حوالي 18% من مجموع ضريبة الدخل.

ونحن اليوم نقوم بتحصيل عددٍ لا بأس به من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتهدف كل من هذه الضرائب إلى تأمين الحد الأكبر الممكن من الإيرادات وتأمين الفعالية في التطبيق والتحصيل.

لكن إذا نظرنا الى نظامنا الضريبي الحالي بشمولية أكثر، وقمنا بمراجعة للضرائب المباشرة وغير المباشرة مجتمعة، نجد أنه بالإمكان إدخال بعض التعديلات على النظام الحالي التي من شأنها زيادة الارادات والفعالية في التطبيق. لذلك، فإن إعادة النظر بالنظام الحالي تهدف إلى:

- خلق توازن أكبر بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
- إعادة النظر بالواقع الضريبي على مختلف الطبقات الاجتماعية ومختلف القطاعات الإنتاجية، لجعله أكثر إنصافاً وأكثر عدالة، حيث أمكن.
- تبسيط هيكلية النظام الضريبي تماشياً مع التطورات على الساحة العالمية في مجال الإصلاح الضريبي.
- تفعيل الإدارة الضريبية وتحسين وتسهيل الجباية، عوضاً عن هدر جهد ووقت المراقبين وموظفي وزارة المالية في إدارة وجباية ضرائب ورسوم لا تأت على الخزينة بالإيرادات المهمة، وتكبيد المكلفين في غالبية الأحيان مصريف غير ضرورية، بالإضافة إلى المجهود النفسي وإضاعة الوقت في ملاحقة الطلبات والمعاملات.
- إيجاد مصادر إيرادات جديدة، لاسيما تلك الإيرادات المهذورة والتي من المفترض أن تعود الى الخزينة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير العدالة والفعالية والتحديث المذكورين أعلاه.

## 2. وضع برنامج انمائي للمستقبل / تطبيق برامج الخصخصة

## مقدمة

لقد خلف النزاع الأهلي الذي دام نحو 15 عاما دمورا هائلا في البنية التحتية والمساكن وهجر السكان وأضعف المؤسسات . وفي أواخر العام 1992، أطلقت الحكومة اللبنانية برنامجا واسعا" لإعادة أعمار و تأهيل و توسيع البنى التحتية، إضافة إلى إعادة تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطن اللبناني.

و يعتبر حجم الإنفاق الاستثماري الذي قامت به الدولة بين 1992- 2003 المقدر ب 8.5 مليار دولار أمريكي، وعلى أهميته، صغورا" ، مقلنة بالأضرار التي نجمت عن النزاع الأهلي والحاجات الملحة التي برزت في مطلع التسعينات، إذ قدرت الأمم المتحدة حينها الأضرار التي لحقت بالأصول المادية بـ 25 مليار دولار أمريكي.

بشكل عام، إن جهود إعادة اعمار و تطوير و توسيع البنية التحتية المادية والاجتماعية عكست إلى حد بعيد الأهداف التي وضعتها الحكومة عند إطلاق البرنامج ، لا سيما تأمين البنية التحتية الأساسية بقصد تأمين قاعدة للقطاع الخاص ، المغترب و المقيم ، تمكنه من إطلاق عجلة النمو و قيادة إعادة بروز لبنان كمركز إقليمي للتجارة والخدمات.

إن النتائج الأولية لبرنامج إعادة الأعمار و التأهيل كانت جيدة إلى حد بعيد. بالفعل، لقد نجحت الدولة بإعادة بناء وتأهيل مجمل الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية جراء الحرب ، كما باشر القطاع العام بتقديم الخدمات وتأمين الخدمات التربوية والصحية الأساسية.

- إن إعادة تأهيل عمليتي توليد و توزيع الكهرباء في بيروت الكوى أنجزت بسوعة.
- تم تأمين المياه 24 ساعة يوميا" إلى حوالي 90% من الشعب اللبناني.
- أعيد تأهيل إمدادات المياه والصرف الصحي في كافة أرجاء لبنان.
- تم استكمال عملية جمع النفايات في بيروت الكوى وطرابلس.

- تم وضع الاستثمارات الضرورية لعودة الكهرباء 24 ساعة يوميا".
- تم تأهيل المدرس المهنية في كافة أرجاء لبنان، وإنشاء عدد كبير من المدرس والمستشفيات في جميع المناطق اللبنانية.
- تم تريب و تأهيل أكثر من 9000 طالب و أستاذ.
- إعادة اعمار و تأهيل المنزل المتضررة جراء النزاع الأهلي سمحت للمهجرين بالعودة إلى ديلهم.
- حوالي 85,000 مواطن استفادوا من وامج الإسكان.

ولا بد اليوم، و بعد لرساء الأسس الأولية لإعادة الإعمار و التأهيل، من أن نقوم بتحديد الحاجات المتبقية ووضع برنامج استثمار للمستقبل. و من اجل وضع برنامج سليم للسنوات المقبلة، لا بد من إجراء عملية مراجعة لبرنامج 1992-2003 ، ليس فقط لتقييم النجاحات والانجازات ، بل الأهم من ذلك ، لتقييم أماكن الخلل والإخفاقات حتى لا يتم تكررها مجددا" في المستقبل.

### تقييم الانفاق الاستثماري للسنوات 1992-2003

نستنتج بعد مراجعة برنامج 1992-2003 أن خزينة الدولة والاقتصاد اللبناني لم يستفيدا كاملاً من الإنفاق الاستثماري الذي حصل خلال هذه الفترة. وهذه الخلاصة تبينها الحقائق التالية:

- 1- إن عدد المشاريع التي لا زال تنفيذها غير مكتمل كبير جدا" (ما قيمته 2،1 مليار دولار أمريكي من مجمل التمويل الخرجي). وتجدر الإشارة هنا الى أن العديد من هذه المشاريع الغير منجزة كلياً تحقق منافع اقتصادية ، وإن كانت غير كاملة. لذلك ، من الضروري جداً استكمال هذه المشاريع لتحقيق كامل الفائدة الاقتصادية المرجوة منها.

2- الاستثمارات المهمة في قطاعي الطاقة والاتصالات (أكثر من 2 مليار دولار أمريكي، أو ما يقرب 25% من

مجملة الـ 8,5 مليار دولار نفقات استثمارية في 1992-2003) لم تحقق كامل النتائج الممكنة والموجوة.

3- صيانة الطرق التي تم تأهيلها لا تتم بطريقة جيدة أو بصورة دورية، وقد تم استثمار مبالغ هامة في إعادة

تأهيل و تطوير الطرقات.

4- الاستثمارات المادية في القطاعات الأخرى، لاسيما القطاعات الاجتماعية ، لم يواكبها تطوير مؤسساتي أو

سياسة إصلاحية بالمستوى المطلوب.

5- لا يزال مستوى إدارة وعمليات تشغيل المرافق المملوكة من الدولة والخدمات العامة متدني نسبياً، و تتلوح من

نوعية إدارة مقبولة نسبياً في قطاع الاتصالات إلى متدنية في قطاع الطاقة.

نتيجة لما تم ذكره أعلاه، نستنتج أن لبنان لم يستفد كاملاً أو لم يحقق كامل المنافع أو النتائج الموجهة من النفقات

الاستثمارية المهمة التي حصلت في العقد الأخير.

وحيث ان جزءاً كبيراً من هذه النفقات الاستثمارية كان في قطاعات الاتصالات والطاقة والنقل، وشكلت حوالي ثلثي

النفقات الاستثمارية لمجلس الإنماء والاعمار في الفترة 1992 - 2003، من المجدي إجراء مراجعة تفصيلية للاستثمارات

في هذه القطاعات الثلاث من أجل تحديد الحاجة لمزيد من الاستثمارات في المستقبل وحجمها.

## قطاع الاتصالات

إن الاستثمارات التي حصلت في قطاع الاتصالات أمنت تغطية لبنان بشكل جيد مع 1,7 مليون خط ثابت و مليون

خط خلوي. كانت كلفة الاستثمارات في شبكة الخطوط الثابتة عالية نسبياً ، إذ أن مصادر التمويل كانت معظمها

محلية ذات معدلات فائدة عالية.

إضافة الى ذلك ، إن عملية تطوير القطاع لم تواكبها عملية التسويق المؤاتية. كما أن عملية التحقق ( billing )، التحصيل ، وخدمات المستهلك لا تزال جميعها دون المعايير المطلوبة. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، بما فيها السياسة المتبعة لجهة التعرفة، نجد أن ايرادات وأرباح الخطوط الثابتة لا تزال دون المعدلات الممكن تحقيقها في إطار نظام حديث ومتطور.

لذلك، إن برنامج خصخصة القطاع من شأنه أن يعزز بشكل ملحوظ مساهمة القطاع في مالية الدولة. ولعل خصخصة قطاع الخطوط الثابتة هو أكثر ضرورة اليوم من خصخصة قطاع الخطوط المحمولة، مع التأكيد على أهمية الأخير في عملية خفض الدين. والتحديات الحالية تشير إلى أن خصخصة الخطوط الثابتة من شأنها أن تساعد الدولة على استرجاع جميع المبالغ التي تم استثمارها في القطاع ، بما فيها الفائدة المتراكمة على مصادر التمويل المحلية. وهذا من شأنه أن يخفض بشكل ملحوظ كلفة الفائدة المتوجبة على الدولة سنوياً. إن تخفيض كلفة الفائدة السنوية من جهة والإيرادات المتوقعة من عملية الخصخصة ومن الضرائب على الشركات التي ستستلم القطاع من جهة أخرى سيحققان للخرينة إيرادات أعلى بكثير مما يتم تحقيقه حالياً في هذا القطاع. كما من شأن الخصخصة تحسين الخدمات للمواطن وتخفيض كلفة الاستهلاك.

## قطاع الطاقة

تشكل الاستثمارات التي قام بها لبنان في قطاع الطاقة حوالي 3 مليار دولار أمريكي، بما فيها تحويلات الخريضة الى شركة كهرباء لبنان لتغطية الديون المترتبة عليها وجزء من كلفة التشغيل، لكن دون احتساب كلفة الفائدة المتراكمة على هذه الاستثمارات. وفي نهاية عام 2004 ، شكل مجموع الاستثمارات وتحويلات الخريضة والفوائد المترتبة على هذه الاستثمارات في هذا القطاع جزءاً مهماً من مجموع الدين العام.

واليوم ، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على برنامج إعادة الاعمار ، لا زال لبنان يعاني من انقطاعات متكررة في الكهرباء . وهذا لا يعود إلى نقص في طاقة التوليد، إذ لبنان لن يحتاج طاقات توليد إضافية قبل العام 2010. إن السبب وراء الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي هو التأخر في توسيع شبكة النقل والتوزيع ، بما فيها مركز التحكم الكهربائي ، ونوعية عمل كهرباء لبنان في مختلف المجالات . وعلى سبيل المثال ، يهمننا الإشوة هنا إلى أن الإيرادات المحصلة حالياً من شركة كهرباء لبنان لا تكفي حتى لتغطية كلفة الفيول وحده ، وعلى الدولة تسديد كلفة الاستثمارات في القطاع وخدمة الدين وجزء من الكلفة التشغيلية.

بالتالي، لم يتمكن لبنان حتى اليوم من الاستفادة من كامل مردود الاستثمارات التي قام بها في هذا القطاع ، لاسيما وأن الطاقة المنتجة حالياً يتم استعمالها بشكل جزئي بسبب التأخير الكبير في استكمال الاستثمارات في عمليتي النقل والتوزيع. والاسوء من ذلك ، فإن القطاع لا زال يشكل عبأً على الخزينة، ويساهم في عجز الخزينة وتراكم الدين. و من الضروري جداً اليوم خصخصة القطاع (عمليتي التوليد والتوزيع) ، بالسوعة الممكنة والموجوة، وتحويل شركة النقل المملوكة حالياً من الدولة الى شركة مساهمة وتسليم الادارة للقطاع الخاص . وهذه العمليات من شأنها أن تأتي بمردود عالي جداً للاقتصاد اللبناني ومالية الدولة.

فمن غير المبرر أو المقبول اليوم ، وبعد استثمار مبالغ طائلة في قطاع الطاقة ، أن يبقى القطاع على الحالة التي يتخبط فيها اليوم. لذلك، نحن نرى أن الحل الانسب والافضل هو بالخصخصة لتوفير الخدمة وتحسين النوعية. أضف الى ذلك، إن التقديرات الحالية تشير الى أن باستطاعة لبنان استرداد جزء كبير، إن لم يكن كافة الاستثمارات في عمليتي التوليد والتوزيع ، من خلال خصخصة هاتين العمليتين. وحتى في حال لم يتم استرداد كافة الاستثمارات وكلفة الدين المترتبة عنها، فإن عمليتي الخصخصة سيكون لهما انعكاسات ايجابية لجهة خفض الدين العام وبالتالي خفض كلفة الفائدة



السوية المترتبة على الخزينة، إضافة الى الغاء التحويلات التي تقوم بها الدولة الى شركة كهرباء لبنان. وكما أن التقديرات الحالية تشير الى أنه يجب بيع الاصول المادية . وتجدر الإشارة هنا أن عملية الخصخصة وبيع الأصول يجب أن تجري من دون تحميل المستثمر الديون المترتبة على هذا القطاع. والسبب وراء ذلك هو أن معظم الديون المترتبة نتيجة الاستثمار في القطاع هي ديون خارجية ميسرة وبفائدة أقل من معدل فائدة الدين العام.

## قطاع النقل

وصل مجموع النفقات الاستثمارية في قطاع النقل إلى حوالي 2 مليار دولار أمريكي، أو ما يوزي 25% من مجمل النفقات الاستثمارية في فترة 1992-2003.

ولبنان اليوم يتمتع بشبكة نقل هوي حديثة وعصرية ، ساهمت في إعادة النشاط السياحي إلى البلد ، لاسيما خلال الأعوام 2002 و2004 التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد السواح وخصوصاً العرب. كما يتمتع لبنان بشبكة طرق متطورة جداً مقارنة بالمعايير الدولية.

لكن أيضاً ، لم يستطع لبنان حتى اليوم الاستفادة كاملاً من الاستثمارات في قطاع النقل، لاسيما النقل الهوي، إذ أن عمليتي صيانة وإعادة تأهيل الطرقات لم تكن دورية أو بالجودة المطلوبة. فكلفة الصيانة وإعادة التأهيل عالية والموزنة الملحوظة لهذا الشأن لا تكفي.

## القطاعات الاخرى

شكلت الاستثمارات في قطاعي المياه و البيئة وفي القطاعات الخدماتية (الصحة والتعليم) حوالي ثلث النفقات الاستثمارية لمجلس الإنماء والاعمار في الفترة 1992 - 2003، و تركت معظمها على إعادة إعمار المنشآت والأصول المادية.

فيما يتعلق بقطاع التعليم، فإن النفقات الملحوظة للتعليم بما فيها الثانوي والمهني والتقني كانت أقل بكثير مما تم تخصيصه للتعليم العالي. وهذه الاستثمارات جميعها، وعلى أهميتها، لم يواكبها تطور مؤسساتي وإداري بالمستوى المطلوب، الأمر الذي حال دون تحقيق الفائدة القصوة المرجوة منها. وبإستثناءات قطاع المياه، فإن قطاعات البيئة والصحة والتعليم لا تتطلب استثمارات كبيرة، بل المطلوب هنا إعادة النظر بالبنية المؤسساتية لهذه القطاعات بهدف الاستفادة من الاستثمارات التي حصلت سابقاً في الأصول المادية. أما قطاع المياه، فيطلب مجهوداً كبيراً ورواسة جدية واستثمارات كبيرة ستشكل الجزء الأكبر من برنامج الاستثمار المستقبلي. لذلك، لا بد من اشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الموقّعة في قطاع المياه. وهذه الخطوة، إضافة الى خصخصة قطاعي الطاقة والاتصالات من شأنها أن تحرر بعض المورد المالية التي يمكن استثمارها في تطوير وتحديث القطاعات الأخرى الأساسية، لاسيما قطاعي الصحة والتعليم.

### البرنامج الاستثماري المستقبلي

ستركز جهودنا المستقبلية على تقييم الحاجات والثروات بهدف توزيع المورد المالية بصورة سليمة وواضحة على المشرع والوامج التي تحتاج الى تمويل. فقطاعات المياه والصرف الصحي والبيئة تتطلب اهتماماً فورياً، كما أن قطاع النقل يتطلب اهتماماً خاصاً، لاسيما في غياب نظام متطور للنقل العام وإدارة السير ومستوى صيانة مقبول نسبياً.

كما لا بد من استكمال الاستثمارات التي بدأنا تنفيذها سابقاً في قطاعي الطاقة والاتصالات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تنفيذ عمليات الخصخصة في كل من القطاعين، فإن تركيبة البرنامج الاستثماري ستتغير بشكل ملحوظ. فيما يتعلق بقطاع الطاقة، سنعمل على حصر الاستثمارات في استكمال برنامج نقل الطاقة إضافة الى إعادة تأهيل بعض أقسام التوليد. لبنان لن يحتاج إلى طاقة جديدة قبل حلول العام 2010، وبالإمكان ايلاء عمليتي التوليد والتوزيع الى القطاع الخاص. أما لجهة قطاع الاتصالات، فإن القيام باستثمارات جديدة مع اقتطاع حصة للدولة من إيرادات القطاع غير

محبذة على الإطلاق لما قد سيكون لها من انعكاسات سلبية على وضع المالية العامة. ومن المجدي أكثر تخصيص القطاع وإخضاع الأرباح المحققة للضريبة. ومن الضروري اعتماد خطة كاملة وشاملة لقطاع المياه مع التركيز على مسألة توزيع المورد المائية بين الري والاستعمالات الأخرى. كما يجب تقليص حجم الاستثمارات الملحوظة لمشروع حفظ المياه والري. فيما يتعلق بالنقل الري والطرق ، لا بد من خلق توازن بين الاستثمار في شبكات طرق جديدة وتأهيل وصيانة الشبكات الموجودة حالياً. ولا بد من إجراء مراجعة مفصلة للوامج والخطط الموضوعة لقطاعي المياه والنقل و تكثيف التنسيق بين مجلس الإنماء والاعمار والوزرات المعنية (الوزرات القطاعية ووزارة المال).

إن لدى لبنان الفرصة والامكانية لزيادة الفائدة والمردود من النفقات الاستثمارية التي تمت في السابق ، والقيام باستثمارات جديدة في القطاعات حيث دور القطاع الخاص محدوداً، وخاصة القطاعات والمناطق التي لا زال لها احتياجاتها. وهنا يواجه لبنان تحديات ثلاث:

1. تحقيق أهداف المالية العامة العرجة وتقليص حجم الدين العام عبر تطبيق وامج الخصخصة المشار اليها في اللتزامات التي تقدم بها لبنان من المجتمعين في مؤتمر بريس 2 .
2. الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل الخرجية لتمويل البرنامج الاستثماري الجديد ، من خلال تحسين استعمال القروض الخرجية المتوفرة ، والاعتماد على مصادر تمويل خرجية للمشروع قيد التنفيذ أو قيد الدرس، عوضاً عن الاعتماد على مصادر داخلية (موزنة الدولة).
3. تخفيض اللتزامات والاعتمادات الملحوظة في الموزنة للنفقات الاستثمارية والتي تتطلب تمويل داخلي. بالإضافة، من أجل وضع برنامج استثماري سليم للمستقبل والحفاظ على الاستثمارات التي قمنا بها سابقاً، لا بد من التركيز على تطوير المؤسسات وتحسين عمليتي الصيانة والادرة.

لا بد إذا من إجراء مراجعة شاملة للالتزامات الحالية وللمشروع والرواج قيد التنفيذ وإعادة ترتيبها وفقاً للخطوط المذكورة أعلاه. وهذه خطوة أساسية يجب القيام بها قبل وضع البرنامج الاستثماري الجديد. كما يجب أن تكون مراجعة الرواج والمشروع الحالية تفصيلية ودقيقة في بعض القطاعات ، كقطاعي المياه والطرق، بهدف توجيه المبارات والمشروع الجديدة حيث توجد الحاجة الأمل لذلك. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مجموع الموارد المالية للبرنامج المستقبلي ممكن أن تكون أقل مما هو مقدر إذا لم تتم عمليات الخصخصة وإذا لم تسلك التطورات المالية الطويق العرجة.

### 3. تحسين وضع المالية العامة

إن التحدي المالي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد الوطني في المستقبل المنظور هو العجز المستمر في خزينة الدولة وتنامي حجم الدين العام وكلفة خدمته. وهنا ، لا بد من التأكيد أنه من غير الممكن حل هذه المعضلة الاقتصادية بعصى سحرية أو بإجراء يتم بين ليلة وضحاها. لذلك علينا اتخاذ رزمة اجراءات ومتابعة تنفيذها بمثابة مستورة من أجل وضع الاطار العام لحل هذه المشكلة في المدى المتوسط. وفي هذا الاطار، لا يمكن تصور أي حل لمشكلة المديونية وعجز الخزينة خلج إطار تحفيز النمو وزيادة حجم وديناميكية الاقتصاد الوطني. ولذلك علينا المضي قدماً بتطبيق الإجراءات المذكورة في هذا البرنامج من أجل تحفيز النمو وزيادة انتاجية الاقتصاد الوطني. وعند تحقيق معدلات نمو مستدامة سيكون باستطاعتنا حينها رالة العجز في الحساب الجري للخزينة (باستثناء الانفاق الاستثماري) في غضون أربعة سنوات . وبالإضافة الى تحفيز النمو وزيادة انتاجية الاقتصاد الوطني ، علينا :

وَأولاً، العودة إلى الالتزامات التي تقدم بها لبنان من المجتمع الدولي في مؤتمر باريس 2، ومن أهمها تنفيذ برنامج المخصصة (المشار إليه أيضاً في البرنامج الاستثماري أعلاه). إن هذه الخطوات من شأنها تفعيل و تحسين نوعية الخدمات الى المواطن ، إضافة الى تخفيض حجم الدين من خلال طريقتين إثنين:

1. إن الإيرادات المرتقبة من بيع الأصول المادية ستستعمل مباشرة لتخفيض حجم الدين العام، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض في كلفة خدمة الدين وبالتالي تخفيض في معدلات الفائدة.

2. إلغاء تحويلات الخزينة الى بعض العرافق أو المؤسسات العامة التي تعاني عجزاً في مواريتها كشركة كهرباء لبنان، وبالتالي تخفيف العبء المالي التي تشكله هذه العرافق على خزينة الدولة.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أنه يجب أن تتضمن جميع عمليات المخصصة المشار إليها سابقاً بيع جزءاً من اسهم الملكية الى الجمهور ، ليس فقط لتأمين الشفافية ، بل أيضاً ليصبح الجمهور معني مباشرة بالمؤسسات التي ستم خصصتها. وقد أظهرت التجربة الدولية في مجال المخصصة أن هذه العمليات من شأنها تحسين فعالية العرافق والمؤسسات التي تخضع لها، إضافة الى زيادة إيرادات الخزينة من خلال فرض ضريبة على العرافق المخصصة والتي أصبحت أكثر ديناميكية وأكثر انتاجية وفعالية.

ثانياً، تفعيل الإيرادات. فبالإضافة الى عملية مراجعة وتقييم النظام الضريبي التي أشرنا لها سابقاً، سنعمل على:

1. إعادة النظر بالتوازن الحالي بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، مما سيسمح من جهة بإيجاد نظام ضريبي أكثر عدلاً، ومن جهة أخرى بتأمين إيرادات أعلى للخزينة.

2. تحسين الطوعية الضريبية ( tax elasticity). عند إعادة النظر في التوازن الحالي بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لا بد من العمل على تحسين الطوعية الضريبية ، مما سيسمح ، في حال النجاح في تحقيق معدلات أعلى من النمو ، باقتطاع إيرادات ضريبية أكبر لصالح الخزينة. كما أن التجربة السابقة أثبتت أن الاقتصاد اللبناني يتجاوب بسعة مع التطورات الايجابية . إن تحقيق معدلات مستدامة من النمو من شأنه زيادة مستويات

النتائج المحلي، مما يساهم في تخفيض معدلات الدين العام الى الناتج المحلي، إضافة الى زيادة طبيعية في الإيرادات الضريبية نتيجة التحسن في النشاط الاقتصادي.

3. إلغاء ما يسمى "بالصناديق السوداء". خلال السنوات الماضية ، كان هناك هدر لبعض اودادات الخريضة. وكان هناك مزريب هدر في العديد من المؤسسات العامة وما أصبح معروفاً بالصناديق السوداء. إن الغاء هذه الصناديق وإعادة الاموال المهذورة الى الخريضة من شأنه زيادة مجموع الارادات السنوية.

### ثالثاً، ترشيد الإنفاق وتقليصه حيث أمكن. وفي هذا الاطار نقترح العمل على:

- تحديد دور الدولة وكلفتها، وإتخاذ إجراءات أولية لمعالجة التضخم الحاصل في القطاع العام. إضافة إلى إعادة النظر بفلسفة الخدمة العامة بحيث يصبح المواطن الهدف الأول والأخير الذي من أجله تعمل الدولة ، ومحور سياستها وقوراتها، وأن تكون الدولة بكل مؤسساتها في خدمة المواطن ، عوضاً أن تبقى في خدمة نفسها وخدمة موظفيها.
- تقييم عمل المؤسسات العامة والصناديق والمجالس وإعادة النظر بعددها وبعملياتها والكلفة المترتبة عنها.
- توحيد وعقلنة الصناديق والعطاءات الصحية في القطاع العام للحد من الاستفاضة المزوجه.
- استحداث نظام تقاعدي مشترك لموظفي القطاعين العام والخاص بحيث تصبح الدول رب عمل يتحمل أعباء أرباب العمل في مؤسسة الضمان الاجتماعي، على أن يطبق هذا النظام الجديد على المنتسبين الجدد الى القطاع العام.
- ترشيد الانفاق اليومي.

كما أن الاجراءات التي سيتم اتباعها لدى وضع البرنامج الاستثماري للمستقبل من شأنها الحد من النفقات. أضف إلى ذلك، الانخفاض في الانفاق الذي سينتج عن عمليات الخصخصة التي سبق وأثرونا لها، والتي بدورها ستؤدي الى خفض في معدلات الفائدة وبالتالي تقليص كلفة خدمة الدين .

ويوجد ضرورة هنا لأن يتوافق اللبنانيون فيما بينهم على الدور الذي يريدون للدولة أن تلعبه وحجمها، مع العلم أن حجم الدولة اليوم، مقلنة بالخدمات التي تقدمها، يشكل عبأً على عمل القطاع الخاص وعلى الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً لحجم لبنان وحجم الاقتصاد اللبناني.

لعل أمام لبنان فرصة جديدة لإعادة صياغة دوره في الالفية الثالثة وتعزيز موقعه الاقتصادي, وذلك عبر مجموعة من الإصلاحات التي لا بد من المضي قدماً بها ، والمشار إليها في البرنامج المذكور أعلاه.

وفي حال وجود سلطة تنفيذية متجانسة وذات مصداقية عالية ، محلياً ودولياً، وفي حال أعادت هذه السلطة صياغة توافق وطني حول برنامج اصلاحي جديد ، وفي حال التزم لبنان بتنفيذ هذا البرنامج ، وعمل فعلاً بجميع طاقاته ومؤسساته على تنفيذه كاملاً، سيتمكن اللبنانيون من مواجهة المشاكل المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني وإطلاق الدورة الاقتصادية.